



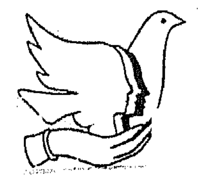
تقييد الوجود العربي وتعزيز التواجد اليهودي في القدس

المحامي أحمد رويضي



القدس 1997





مركز القدس للنساء

تقييد الوجود العربي وتعزيز التواجد اليهودي في القدس

المحامي أحمد رويضي

القدس 1997

بيت حنينا – مفرق ضاحية البريد
صندوق بريد ٥١٦٣٠ – القدس
تلفون: ٥٧٤٧٠٦٨ (٠٢)
٥٧٤٧٦٥٣ (٠٢)
فاكس: ٥٧٤٧٠٦٩ (٠٢)

E - Mail : JCW@PALNET.COM.
Home Page : WWW.JCW-Palestine.org.

تم إعداد هذا التقرير لغرض تقديمه للجنة الخاصـــة المكلفـــة بـــالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان المنـــاطق المحتلـــة في فلسطين، هذه اللجنة التابعة للامم المتحدة والتي أنشئت بموجب القرار رقـــم ٢٤٤٣ (الدورة ٢٣) الصادر بتاريخ ١٩ كـــانون الاول ١٩٦٨، حيـــث كانت هذه اللجنة قد إستمعت الى شهادتي في جلســـتها الـــتي إنعقـــدت في العاصمة الاردنية عمان ما بين ٣-٦ حزيـــران ١٩٩٧ بعـــد أن رفضـــت الحكومة الاسرائيلية السماح لها بالدخول الى الاراضي الفلســـطينية المحتلـــة للاستماع الى شهادة الشهود وتقصي الحقائق حول الانتهاكات الاســـرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني.

كما قدم هذا التقرير الى لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في شـــهر حزيران ١٩٩٧.

المحامي أحمد رويضي

القدس في ٣ حزيران ١٩٩٧

المحامي أحمد رويضي

- من مواليد القدس العام ١٩٦٨.
- حاصل على شهادة الليسانس في الحقوق من جامعة الكويت في العام ١٩٩٠.
- يعمل محاميا وباحثا قانونيا، حيث عمل في العديد من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية ويعمل حاليا المسؤول القانوني لمركز حقوق المواطن / الملتقى الفكري العربي.
- شارك في العديد من المحاضرات والندوات حول موضوع حقوق المواطنة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها.
- أعد وشارك في كتابة العديد من الدراسات والكراسات حول مواضيع متعلقة بحقوق الانسان، والانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني في القدس.
- شارك في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية حول حقوق الانسان، الديمقراطية ومستقبل القدس والشرق الاوسط.
- منسق لجنة متابعة إنتهاكات حقوق الانسان في القدس.
- عضو اللوبي من أجل الدفاع عن حقوق النساء الفلسطينيات في القدس.
- عضو لجنة الدفاع عن أراضي سلوان ورأس العامود، ومستشار قانوني فيها.
- عضو اللجنة الوطنية والاسلامية لمواجهة الاستيطان في القدس، ومستشار قانوني فيها.
- عضو مجلس المنظمات الفلسطينية لحقوق الانسان في فلسطين.

المحتويـــــــــــات



تقديم

واجهت مسيرة السلام على المسار الاسرائيلي الفلسطيني أزمة حادة خلال الفترة السابقة والتي أعقبت توقيع الطرفين على إعلان المبادىء وخاصة بعد عودة الليكود لزعامة الحكومة الاسرائيلية.

وبرزت صعوبات كانت متوقعة مع تطبيق الاتفاقات، تباين فيها موقف الحكومة الاسرائيلية عن موقف السلطة الوطنية الفلسطينية ودلل على المعنى الذي تحمله تجاه التسوية. وبات واضحا من خلال مجموع الاجراءات الاسرائيلية بان الهدف الاساسي للحكومة الاسرائيلية من وراء مسيرة السلام ليس خلق ظروف مناسبة للتعايش بين الشعبين، بل ضمان شروط أفضل لعمل قوات الامن الاسرائيلية.

إن الاجواء وطابع النقاش الجاري في الحكومة الاسرائيلية والمعايير التي وضعتها في الاونة الاخيرة لمراجعة عملية التسوية مع الجانب الفلسطيني قبل مواصلة المسيرة للامام، تؤكد أن الطرف الاسرائيلي لم يتخل حتى الان عن مفهوم الامن الكلاسيكي ومحاولة التمسك بكل شيء: الاستيطان، المياه، الارض، القدس الكبرى، والهيمنة مع إهمال العوامل السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والنفسية، كل ذلك يعزز القناعة بأن الجانب الاسرائيلي ليس معنيا بخلق تعايش وإجراء مفاوضات حول الشروط التي تضمن للشعبين التعايش بسلام، وبدل الحرص على التمسك باعلان المبادىء والسعي الدوؤب نحو تكريس وتعبئة المجتمع الاسرائيلي باهدافه وبانه مفتاح عملية السلام مع الدول العربية، إندفع الجانب الاسرائيلي الى تكريس عقلية (الغيتو)، وأخذ يتمسك بذرائع واهية لتقويض ما أتفق عليه الطرفين في أوسلو والقاهرة وما تبعهما. وهنا يصبح مشروعا طرح اسئلة في هذا الاطار:

- هل حقا أن الجانب الاسرائيلي معني بخلق حالة تعايش سلمي بين الشعب الفلسطيني والاسرائيلي؟!
- وهل هو مؤهل ومهيأ لانجاز تسوية سلمية بين الشعبين؟!

إننا نرى بان الوقائع والاجراءات الاسرائيلية وعدم إحترام قرارات الشرعية الدولية والامم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالقدس والتي هي موضوع هذا الكتاب، تحمل في طياتها إجابات سلبية وتعطي دلالات مهمة للكيفية التي يتعاطى فيها الجانب الاسرائيلي مع الامور.

وإيمانا من مركز القدس للنساء بان ما تقوم به الحكومة الاسرائيلية من إجراءات إنما يهدف الى تقويض العملية السلمية، فقد سعى ومن خلال مجموعة من القيادات النسوية الفلسطينية اللواتي أخذن على عاتقهن تفعيل دور المرأة الفلسطينية من أجل تقدم العملية السلمية على مبادىء أساسية

من الاستقلالية والندية والتعايش السلمي، والتعبير عن الوسائل المتفق عليها لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وفق مبدأ دولتين لشعبين والقدس عاصمتان لدولتين. ومن هنا بادر المركز في ذات الاطار الى تشكيل مجموعات ضغط وحملات إعلامية تستهدف الرأي العام المحلي والعالمي كان أهمها تشكيل تجمع ضاغط من مجموعة من المنظمات غير الحكومية هدفه مواجهة الحملة الاسرائيلية المتعلقة بسحب هويات المقدسيين تحت إسم (اللوبي من أجل الدفاع عن حقوق النساء الفلسطينيات في القدس).

ويأتي نشر هذا التقرير الذي أعده المحامي أحمد رويضي أحد الاعضاء الفاعلين في هذا اللوبي ضمن مجموعة من النشرات التي يصدرها المركز وتهدف رصد الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني في القدس.

سلوى هديب – قنام
رئيس مجلس أمناء
مركز القدس للنساء



تمهيـــــد

برمج الاحتلال الاسرائيلي سياساته إتجاه القدس ومواطنيها بما يخدم أهدافه في تهويد المدينة وتغيير معالمها الجغرافية والديمغرافيه ومحو طابعها العربي. ومارس لتحقيق ذلك قائمة طويلة من الاجراءات إستهدفت حرمان الفلسطينيين من حقوقهم وحرياتهم خاصة في المواطنة، السكن، العباده، التعليم وغيرها.

وجاءت هذه الممارسات الاحتلالية متجاوزة الحق العربي الفلسطيني في القدس والذي يستند الى مجموعة من الحقائق التاريخية والدينية والسياسية مجتمعـــة، وغافلة عن قصد القرارات والمواثيق الدولية، ومتجاهلة إتفاق أوسلو الموقع في العام ١٩٩٣.

بل ومتناسية وعن قصد أيضا، الأهمية التاريخية للقدس ليس للعرب واليـــهود فقط، وإنما لكافة الملايين في العالم نظرا لاهميتها التاريخية والدينية لهم، فـــهي مهد الديانات الثلاث: الاسلام، المسيحية واليهودية. وإتضح هذا الاهتمام في قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، والـــذي أنهـــى مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين، وجعل للقدس مكانة قانونية خاصة تخضع لنظام دولي تتولى فيه الأمم المتحدة الإدارة عبر مجلس وصاية خاص.

ولما لهذه الممارسات الاحتلالية من تأثير يومي على الحياة الفلسطينية في المدينة، جاءت هذة الدراسة لتحقق في وضع خطير يكشف حقيقة النوايا الاسرائيلية، من خلال التركيز وبشكل مختصر وواضح على:

- تقييد الوجود العربي في القدس، من خلال:
  - الاغلاق السياسي للمدينة.
  - سحب هويات المواطنين المقدسيين.
- تعزيز التواجد اليهودي في القدس، من خلال:
  - مصادرة الاراضي العربية وبناء المستوطنات عليها.
  - هدم المنازل ومنع الفلسطينيين من البناء.

وتتعرض الدراسة الى الموقف القانوني الدولي، والذي يدفع للتساؤل حول موقف المؤسسات الدولية وخاصة الحقوقية منها في مواجهة هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان الفلسطيني في ظل الحديث اليومي عن حقوق الانسان والديمقراطية في دول العالم.

الفصل الاول

الموقف الدولي إزاء ضم القدس لاسرائيل

أعلنت إسرائيل بعد أيام على إحتلالها القدس الشرقيـــة وبـــالذات في ٢٧ حزيران ١٩٦٧ عن ضمها للمدينة لها، ثم عادت في العام ١٩٨٠ لتعلن عنها عاصمتها الأبدية.

وفي ذلك مناقضة واضحة لما صدر عن إسرائيل ذاتها عقب إحتلالها للجـــزء الغربي من المدينة في العام ١٩٤٨، إضافه لمخالفتــه للقـــرارات والمواثيـــق الدولية.

فقد سبق الاعلان من قبل اسرائيل ذاتها بأن القدس محتلة، وذلك بما صدر عن السيد ابا ايبان في ٥ أيار ١٩٤٩ أمام لجنة الامم المتحدة السياسية المؤقتة في

سياق رده على الموقف اللبناني وعلى خلفية النقاش الذي دار في الامم المتحدة بشأن قبول عضوية اسرائيل فيها، إذ بعد أن حمل المذكور الدول العربية مسؤولية عدم تطبيق قرار التقسيم، قال : إن "التصريح الوارد في مشروع القرار اللبناني بأن مدينة القدس الجديدة أعلنت كجزء من دولة اسرائيل خاطىء وماكر، فالشكل الملحوظ لتوجه الحكومة الاسرائيلية بالنسبة لمشكلة القدس هو أن لديها رغبة جادة بان ترى أن يتم تقرير الوضع القانوني للمدينة بشكل مرض بواسطة قبول عالمي".

وقد أشارت القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة جميعها في مضمونها الى إعتبار القدس مدينة محتلة وعلى الإحتلال الإسرائيلي عدم تغيير وضعها، (ومنها على سبيل المثال لا الحصر القرارات التي تحمل الارقام ٢٢٥٣، ٢٢٥٤)، إذ جاء في القرار رقم ٢٢٥٣ بتاريخ ٤ تموز ١٩٦٧ دعوة اسرائيل الى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع عنها في المستقبل، والقرار رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٤ تموز ١٩٦٧ والذي كرر الطلب الذي وجهته الجمعية العامة للامم المتحدة الى إسرائيل بالغاء جميع التدابير التي صار إتخاذها والامتناع فورا عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس[٣]

.

---

[٣] إضافة لذلك هناك لجان خاصة بحقوق الانسان تابعة للامم المتحدة ومن ضمنها اللجان الخاصة بالشعب الفلسطيني وقضيته، مثل لجنة الحقوق الغير قابلة للتصرف، لجنة تقصي الحقائق، المقرر الخاص لتقصي إنتهاكات حقوق الانسان في الاراضي المحتلة، وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

إضافة الى القرارات الاخرى التي صدرت عن مجلس الامن الدولي، وتحمل منها الارقام ٢٤٢، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٧، ٢٩١، ٤٤٦، ٤٥٢، ٤٧٦، ٤٧٨، والتي أشارت جميعها الى بطلان ضم القدس لاسرائيل[٤] .

بل أن القرار ٤٧٦ الصادر عن مجلس الامن في ٣٠ حزيران ١٩٨٠ والذي جاء على أثر عدم إلتزام إسرائيل بالقرارات ٤٤٦، ٤٥٢، ٤٦٥ ليؤكد "الضرورة الملحة لانهاء الاحتلال المطول للاراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس"، وليؤكد عزمه في حالة عدم امتثال إسرائيل للقرار على "دراسة السبل والوسائل العملية وفقا للاحكام ذات العلاقة في ميثاق الامم المتحدة لضمان التنفيذ الكامل لهذا القرار".

وعلى ضوء التعنت الاسرائيلي لهذا القرار وغيره من القرارات الدولية ذات الشأن، وعدم إلتزامها وموقف الاسرة الدولية وتماديها في إجراءاتها غير القانونية بشأن القدس لتبلغ ذروتها في شهر آب ١٩٨٠ عندما أقرت الكنيست الاسرائيلية قانونا أساسيا يعلن أن القدس هي العاصمة الموحدة لاسرائيل (كما أسلفنا)، دفع ذلك مجلس الأمن الى إصدار القرار رقم ٤٧٨

وغيرها من اللجان. عدا عن اللجان الاخرى التي تضع على أجندتها سنويا موضوع الانتهاكات الاسرائيلية أهمها لجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات.

[٤] راجع "قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي / الاسرائيلي" - المجلد الاول- مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

في ٢٠ آب ١٩٨٠، وأهم ما جاء فيه:"مصادقة إسرائيل على (القانون الاساسي) تشكل إنتهاكا للقانون الدولي ولا تؤثر على إنطباق إتفاقية جنيف الرابعة على جميع الاراضي المحتلة بما فيها القدس". وأكد القرار على "عدم الاعتراف بـ (القانون الاساسي) وغيره من أعمال إسرائيل التي تستهدف نتيجة لهذا القرار تغيير معالم القدس ووضعها". كما تضمن دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس الى سحب هذه البعثات.

ثم أن الضم متناقض مع ما ورد في المواثيق الدولية، فعلى إعتبار أن القدس قد تم إحتلالها نتيجة عمل عسكري مسلح فإن القانون الدولي الانساني وبالذات قانون الاحتلال الحربي المتفرع عنه وبشكل خاص المادتان ٤٧،٤، ٤٩ من إتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ينطبق عليها[٥]، وهذا القانون يحظر وبشكل قاطع على المحتل ضم الاقليم المحتل وفرض سيادته عليه واتخاذ أية تدابير ذات طابع سيادي.

والغرض من هذا الحظر، هو الحرص على بقاء الاقليم المحتل محتفظا بوضعه القانوني الى أن يتم تقرير وضعه النهائي الذي يؤمل أن يكون عبر التسوية السلمية.

---

[٥] انظر: ملحق (٤) المواد ٤٩،٤٧،٤ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

الفصل الثاني

تقييد الوجود العربي في القدس

يعالج هذا الفصل قضيتين أساسيتين تتعلقان بالوجود العربي في مدينة القدس وتشمل:

١. إغلاق القدس وفصلها عن باقي مدن الضفة الغربية وقطاع غزة.
٢. حرمان العرب الفلسطينيين من الاقامة في مدينتهم وسحب هويات غيرهم من المقيمين في القدس لاسباب مختلفة.

(١) إغلاق القدس وفصلها عن باقي مدن الضفة الغربية وقطاع غزة

إذا كان الاغلاق قد بدأ في العام ١٩٦٧، فقد تم إحكامه، خاصة منذ عام ١٩٩٣ وبشكل متصاعد بحيث أصبح دخول الفلسطينيين من الضفة الغربية

وقطاع غزة الى هذه المدينة شبه مستحيل، وخاصة منذ تاريخ ٣٠ أيار عـــام ١٩٩٣ وحتى اليوم. والاشخاص القليلون الذين سُمح لهم بالدخول في بعض الاحيان يمرون باجراءات طويلة ومعقدة تجعل الحصول على التصريح اللازم لدخول القدس شبه مستحيل.

وقد تسبب هذا الاغلاق:

١. المساس بالاقتصاد العربي في القدس والذي يعتمد إعتمادا كليـــا علـــى المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وخاصة تلك المنـــاطق المحيطـــة بالقدس وهي: العيزرية، أبو ديس، الرام، رام الله وبيت لحم.

٢. حرمان المسلمين والمسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينيـــة في أمـــاكن العبادة في القدس، وخاصة في المسجد الاقصى المبارك وقبة الصخـــرة المشرفة وكنيسة القيامة وغيرها من أماكن العبادة في القدس.

٣. منع سكان الضفة الغربية من زيارة أقاربهم في القدس.

٤. المساس بالمرافق الطبية وحرمان الفلسطينيين من سكان الضفة الغربيـــة وقطاع غزة من الحصول على خدمات هذه المرافق الطبية والذي تعتبر الاكثر تطورا وتخصصا مقارنة بالمستشفيات الفلسطينية الاخرى. مثل: مستشفى جمعية المقاصد الخيرية، مستشفى المطلع الذي يقدم خدماتـــه

بشكل شبه مجاني للاجئين الفلسطينيين ومستشفى العيون وهو المستشفى التخصصي الوحيد في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٥. حرمان العاملين في المرافق المختلفة في القدس من الوصول الى أمـــاكن عملهم (المرافق الصحية، التعليمية، الثقافية، الصحفية وغيرها) الامـــر الذي أدى الى قطع مصدر رزق هؤلاء العاملين ومنع هذه المرافق مـــن القيام بدورها المطلوب وبالتالي إغلاق بعضها نتيجة لذلك.

٦. توقف النشاط الرياضي في القدس بعد منع الفرق الرياضية الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة من الوصول الى القدس للعب مع الفرق الرياضية المقدسية، بحيث أثر ذلك على مستوى هذه الاندية الريـــاضي وولّد بذلك تأثيرات إجتماعية كبيرة.

وعليه فأن الاغلاق يمس بشكل مباشر حرية التنقل للفلسطينيين في وطنـــهم، فان هذا الاغلاق قد أدى الى بروز الانتهاك الاخر في هذا العنوان وهو سحب هويات المقدسيين.

لذا، فإنه يجب النظر الى هذا الاغلاق من منظور قانوني وليس من منظور أمني كما تدعي اسرائيل، إذ أنها تهدف من خلال هذا الاغلاق الى تكريس ضـــم القدس اليها.

(٢) حرمان الفلسطينيين من الاقامة في مدينتهم والغاء إقامة غيرهم من خلال سحب بطاقة هوياتهم المقدسية لاسباب مختلفة (التطهير العرقي في القدس)[٦]

عمل الاحتلال الاسرائيلي ومنذ العام ١٩٤٨ على تجزئة الشعب الفلسطيني المقيم في فلسطين الى ثلاثة أجزاء، وفي ذات الوقت جعل لكل جزء وضعه القانوني الخاص به (فيما يتعلق بموضوع المواطنة):

الاول: الفلسطينيون المقيمون داخل الخط الاخضر في فلسطين عام ١٩٤٨.
الثاني: الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة.
الثالث: الفلسطينيون المقيمون في القدس.

ومؤخرا وبعد توقيع إتفاق اوسلو في العام ١٩٩٣ أضيف لهذه الاجزاء الثلاثة جزء جديد، وهم الفلسطينيون المقيمون في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. هذا عدا عن النازحين واللاجئين.

---

[٦] أنظر : تقرير أعده المحامي أحمد رويضي حول "التطهير العرقي في القدس – قضية سحب هويات المقدسيين" باللغتين العربية والانجليزية في شهر ١٩٩٧/١ خلال عمله في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

وما يعنينا، حين الحديث عن قضية سحب الهويات من المقدسيين من الاجزاء الثلاثة سابقة الذكر، هم الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية. وكيف إتجه الاحتلال الاسرائيلي بسرعة الى إستغلال قضايا الاقامة والمواطنة في القدس بهدف الاخلال بالتوازن الديمغرافي في المدينة، وزيادة النسبة العددية للمستطنين اليهود في شرقي المدينة، وبشكل متواز مع التهويد الجغرافي المتمثل في مصادرة الاراضي وبناء المستوطنات والاستيلاء على المنازل وغيرها.

مساحة القدس والضم الاسرائيلي لها:

ولتفهم حقيقة ما يقوم به الاحتلال الاسرائيلي من اجراءات بخصوص المواطنة الفلسطينية نشير الى الاطماع الاسرائيلية في توسيع مدينة القدس، اذ لم تكتف اسرائيل بمساحة القدس عقب احتلالها وضمها[٧]، إنما عمدت الى توسيعها ضمن نطاق مخططها (القدس الكبرى) باضافة ٢٨ قرية عربية من قرى وأحياء مدن البيرة وبيت لحم وبيت جالا بمساحة ٧٠.٥ كم بحيث أصبحت القدس تشكل ما مساحته ٢٧-٢٨% من مساحة الضفة الغربية

---

[٧] كان الاحتلال الاسرائيلي للقسم الغربي من القدس في العام ١٩٤٨ قد ابتلع ما مساحته ١٦ الف دونم مشكلة ٨٥% من مساحة المدينة، الا انها عادت واحتلت ما تبقى منها في حزيران عام ١٩٦٧ (وهو ما كان تحت سيطرة الحكومة الاردنية. وما اصبح يطلق عليه لاحقا "شرقي القدس" والذي كان يشكل في حينه ١١% من مساحتها أي ما مساحة ٢٠٠٠دونم، اما الجزء المتبقي وهو ٩٠٠ دونم "٤%" فقد جرى الاعلان عنه كمنطقة حرام واقيم فيه مقر قيادة الامم المتحدة).

حسب ما ورد في تقرير اللجنة الدولية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية في تقريرها حول القدس الشرقية المحتلة عام١٩٩٣.[٨]

وبعد التوقيع على إتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣ لوحظ تكثيف الجهود لانشاء المزيد من المستوطنات في (القدس الكبرى) والتي كان آخرها إقرار مخطط البناء في جبل أبو غنيم، ومحاولة اضافة أعداد يهودية جديدة في هذه المستوطنات بحيث يتحقق من خلال ذلك الهدف الاسرائيلي بتفوق عدد اليهود في شرقي القدس على عدد العرب وبشكل يؤثر في المحصلة النهائية على الحل السياسي لاي حل مستقبلي يخص مدينة القدس.

ونشير هنا، الى أن إسرائيل تعمدت إضافة أحياء جديدة للقدس من جنوب المدينة، باتجاه بيت لحم وبيت جالا، وذلك ضمن سياسة ذات علاقة بموضوعنا تتمثل في اضافة الأحياء الجديدة التي لا يوجد بها عرب فلسطينيون، أو ذات أعداد سكانية فلسطينية قليلة، ودفعت بذات الاتجاه بالسماح للمقدسيين الفلسطينيين بالبناء في شمال المدينة باتجاه رام الله في مناطق الرام وضاحية البريد وسميرأميس وغيرها، لتقول اليوم بان المقيمين في هذه المناطق هم خارج حدود بلدية القدس (المعيار في تحديد المقدسي لدى وزارة الداخلية) كما سنوضح لاحقا.

---

[٨] انظر : ندوة "حق إقامة الفلسطيني في القدس" من منشورات وزارة الاعلام الفلسطينية كتاب رقم (١٤) – شارك المحامي احمد رويضي خلالها بتقديم ورقة حول "حقوق المواطنة وسياسة التفريغ الصامت لفلسطيني القدس" ص٨.

سحب هويات المقدسيين

بعد الاحتلال الاسرائيلي لشرقي القدس في العام ١٩٦٧ ، سارعت السلطات الاسرائيلية الى إجراء عملية إحصاء للسكان العرب المقيمين فيها، وعلى أساس هذا الاحصاء حُدد سكان المدينة الذين لهم حق الاقامة فيها، وحُرم الاف الفلسطينيين من هذا الحق... ليس باعتبار أنهم هجروا بسبب حرب ١٩٦٧، وإنما أيضا بسبب تواجدهم خارج المدينة لظروف مختلفة أثناء عملية الاحصاء.

ورافق ذلك تشكيل مكتب خاص تابع لوزارة الداخلية الإسرائيلية في شرقي القدس، لمتابعة أمور الإقامة الخاصة بالمواطنين العرب في المدينة، وكان هذا المكتب ولا يزال الأداة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في تنفيذ سياساتها بتهويد المدينة ديموغرافيا وجغرافيا.

وتبدأ مشكلة المواطنة للفلسطيني في القدس، من النظرة الإسرائيلية للمقدسي والذي تظهر جليا من خلال تطبيق قانون الإقامة الدائمة لعام ١٩٥٢ وتعديلاته في العام ١٩٧٤، إذ تنظر إسرائيل للفلسطينيين المقيمين في القدس على أنهم مقيمون Residents في دولة إسرائيل وليسوا مواطنين Citizens وبالتالي ليس لهم أي حقوق في مجال المواطنة وأنما عليهم إلتزامات الاقامة.

ونستطيع تلمس هذه النظرة للفلسطيني في القدس مــن خــلال القــرارات الصادرة عن (محكمة العدل العليا) الاسرائيلية، والتي كان أبرزها ما ذكر في القرار رقم ٨٨/٢٨٢ بخصوص الاستئناف المقدم من المواطن مبارك عــوض الذي كان يملك حق الاقامة حسب المفهوم الاســرائيلي وقــررت المحكمــة إبعاده، حيث ذكر القاضي في قراره (الاقامة الدائمة ممنوحة لسكان شرقي القدس، تماما مثلما تمنح لاي اجنبي).

الغاء الاقامة الدائمة وفقا للامر ١١ لسنة ١٩٧٤

ان القانون الاسرائيلي وفقا لانظمة الدخول لاسرائيل والذي قلنا أنه المطبق على حق الاقامة لسكان القدس الشرقية الفلسطينيين، يشير الى فقد الاقامــة في الحالات التالية : (انظر المادة ١١ من أنظمة الدخول لاسرائيل).

١. إذا قيد وزير الداخلية حق الاقامة باي شرط وكــان هــذا الشــرط لا ينطبق.

٢. إذا وقع تغير على وثيقة السفر التي منح بموجبها حق الاقامة الدائمة من قبل شخص لا يملك الصلاحية في إجراء هذا التغيير.

٣. إذا ترك المتمتع بحق الاقامة الدائمة في إسرائيل وإستقر في دولــة اخــرى خارج اسرائيل.

والانتقال للاستقرار في دولة خارج اسرائيل تطبق في حالات ثلاث هي:
(أنظر الامر ١١ (أ) من أنظمة الدخول لاسرائيل لعام ١٩٧٤)
أ- يعيش خارج إسرائيل لمدة تزيد عن سبع سنوات.
ب- أصبح مواطنا دائما في بلد اخر.
ج- قدم طلب جنسية لبلد اخر.

ومن خلال هذا القانون، وتعليمات أخرى صدرت عن وزارة الداخلية الاسرائيلية، بدأت اسرائيل في سحب هويات المواطنين وتعليق طلبات جمع شمل العائلات الفلسطينية، ورفض تسجيل المواليد لامهات مقدسيات...الخ. وذلك بما يخدم سياستها في تفريغ المدينة من سكانها العرب.

ملاحظات هامة لتفهم حقيقة سحب هويات المقدسيين

من المعروف أن المقدسي المغادر للمدينة الى خارج البلاد، عليه الحصول على تصريح مغادرة، وهذا التصريح مدته ثلاث سنوات، بمعنى أن المغادر للمدينة بموجب هذا التصريح عليه العودة لها خلال ثلاث سنوات من مغادرته ويسمح له بتجديدها لمدة ثلاث سنوات اخرى واذا لم يعد خلال هذه الفترة فانه يفقد حق الاقامة. (المغادرون بواسطة وثيقة السفر الاسرائيلية (لاسي باسيه) عليهم العودة خلال سنة من مغادرتهم لكن يمكن تجديد هذه الوثيقة لسنة اخرى).

هذه هي السياسة المعلنة سابقا من وزارة الداخلية الاسرائيلية فيما يتعلق بالمغادرين من المدينة الى خارج البلاد، وقد أعلنت عنها الناطقة بلسان وزارة الداخلية في شهر ١٩٩٤/٣ في لقاء مع جريدة "النهار المقدسية" حيث قالت: (ان وزارتها سوف تعمل على سحب هويات المقيمين خارج المدينة لسبع سنوات متتالية).

إضافة الى ذلك فان سياسة الداخلية الاسرائيلية كانت حتى منتصف ١٩٩٥ ترى امكانية التعامل مع طلبات جمع شمل العائلات الفلسطينية، وتسجيل المواليد لامهات مقدسيات متزوجات من خارج القدس اذا توافرت مجموعة كبيرة من الاثباتات كانت تطلبها وزارة الداخلية من مقدم الطلب.

دوافع إقامة المقدسيين خارج القدس

ظروف كثيرة دفعت المقدسيين للاقامة خارج حدود البلدية اليوم، أهمها:

- مصادرة أراضي المواطنين العرب في المدينة.
- عدم إمكانية البناء في ظل عدم وجود مخططات تنظيم هيكلية للبناء في شرقي القدس (كما سيتضح لاحقا)، حيث ان معظم الاراضي أراض

خضراء أو للاستعمال العام من غير المسموح البناء فيها، وهدم المنـــــازل التي تبنى بدون ترخيص.

- الحرمان من الخدمات الاساسية لمواطني القدس حيث تشير المعلومات الى ان ٢% فقط من موازنة بلدية القدس أستثمرت في البنية التحتية للقدس الشرقية. في الوقت التي تحصل فيه هذه البلدية أموالا طائلة من المواطنين العرب(٩) .
- كما ان زواج مقدسيات او مقدسيين من خارج القدس، ومـــنع رفـــض طلبات جمع شملهم او التأخير في الرد عليهم، وعدم منحهم تصريحا للاقامة من طرف العلاقة الزوجية من القدس، دفع الزوج أو الزوجـــة للاقامـــة خارج المدينة.
- وكما قلنا سابقا شجعت اسرائيل هذا الانتقال بالسماح بالبناء لمواطـــني القدس في اتجاه مدينتي رام الله والبيرة، وخاصة في الرام، ضاحية الـــبريد، أم الشرايط، سميرأميس وغيرها.

قضية المواطن مبارك عوض(١٠)

ولد المذكور في مدينة القدس عام ١٩٤٣، شمله الاحصاء الاسرائيلي وأعتبر أنه مواطن مقيم دائم في اسرائيل من سكان القدس. عام ١٩٧٠ ســـافر الى

(٩) انظر: تقرير نشر في جريدة "هآرتس" الاسرائيلية في عددها الصادر بتاريخ ٤ ايار ١٩٩٤.

(١٠) لمزيد من المعلومات حول قضية المواطن مبارك عوض والقرار الصادر من محكمة العـــدل العليـــا الاسرائيلية يمكن مراجعة تقرير "فلسطينيو القدس ومخاطر الطرد الصامت"- الباحث ناثان كريستال- مركز المعلومات البديلة.

الولايات المتحدة الامريكية بغرض التعليم حيث أنهى درجة البكالوريوس عام ١٩٧٣، ودرجة الماجستير عام ١٩٧٨ ودرجة الدكتوراه عام ١٩٨٢، وعام ١٩٨٧ قدم عوض طلبا للحصول على بطاقة هوية جديدة لوزارة الداخلية الاسرائيلية، وهذه الاخيرة رفضت طلبه بحجة انه لم يعد مقيما في إسرائيل. بعدها أجبر عوض على دخول القدس بتأشيرة دخول اسرائيلية (فيزا سياحية) وقد طلب تمديد هذه الفيزا لستة أشهر أخرى ولكن طلبه رفض، وأخبرته وزارة الداخلية الاسرائيلية بان عليه مغادرة البلاد قبل إنتهاء مدة تأشيرته في ٢٠ تشرين ثاني ١٩٨٧. وفي ٥ ايار ١٩٨٨ أصدرت أمرا يقضي بابعاده من البلاد، وتم إعتقاله وإبعاده.

قضية المواطن أكرم مرار

المواطن المذكور من سكان حي الطور في القدس، ولد في القدس ويحمل بطاقة الهوية الاسرائيلية المعطاة لسكان القدس. ومنذ العام ١٩٨٧ وهو يتنقل ما بين عمان (الاردن) والقدس، فوجيء خلال عودته الى البلاد عن طريق الجسر في شهر اذار ١٩٩٦ بان السلطات الاسرائيلية تطلب منه مراجعة وزارة الداخلية من أجل تجديد بطاقة الهوية.

لدى مراجعته الوزارة في ذات الشهر، سحبت هويته وأبلغ بقرار إبعاده من البلاد خلال اسبوعين.

قضية المواطن ماجد مجاهد

المواطن المذكور من قرية كفر عقب – شمال القدس، متزوج واب لستة ابناء. كان قد توجه الى الولايات المتحدة الامريكية في العام ١٩٨٤ ثم عاد الى القدس بعد عامين ليستقر فيها. حتى العام ١٩٩٠ سافر بعدها مرة اخرى الى الولايات المتحدة من أجل العلاج من مرض الكلى الذي يعاني منه. زرعت له الكلية في العام ١٩٩٤ وبقي هناك لزراعة كلية أخرى في العام التالي. وزراة الداخلية الاسرائيلية سحبت بطاقة هويته وألغت إقامته في القدس وعائلته بدعوى إقامته خارج القدس مدة تزيد عن أربع سنوات متتالية. علما بان هذا المواطن كان يملك تصريحا ساري المفعول عندما تم الغاء إقامته.

قضية المواطن داود كتاب

المواطن المذكور صحفي يسكن ويعمل في القدس، ويحمل هوية القدس منذ ولادته. في سنة ١٩٧٣ حصل على الجنسية الامريكية بعد تواجده لفترة في الولايات المتحدة الامريكية. منذ عدة سنوات وهو يتنقل بين القدس والولايات المتحدة الامريكية بواسطة جواز سفره الامريكي وفيزا عودة صادرة عن وزارة الداخلية الاسرائيلية. وفي بداية العام ١٩٩٧ وخلال مراجعته لوزارة الداخلية في القدس من أجل الحصول على فيزا عودة كالعادة فوجىء بان الموظف هناك يطلب منه الخيار بين المحافظة على هوية القدس، او التنازل عن الجنسية الامريكية، ورفض طلبه بالحصول على فيزا

عودة. وهو الان لا يستطيع مغادرة البلاد إذ أن مغادرته تعني عدم إستطاعته العودة الى وطنه.

لماذا التأخير في تطبيق الامر ١١ لعام ١٩٧٤ الى اليوم؟

إن تأخير بحث قضية القدس بموجب إتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وتحويل قضية النازحين للبحث من قبل اللجنة الرباعية المشكلة من الاردن، مصر، إسرائيل وفلسطين هو الذي أعطى إسرائيل الفرصة للبحث عن سند قانوني في اطار قانونها الاحتلالي لتحقيق سياستها في تفريغ المدينة المقدسة.

إذ بعد ما قامت به من إجراءات سبق ذكرها دفعت المقدسيين الى الاقامة خارج حدود بلدية القدس، والسماح للمقدسيين بالسفر والعودة كما ذكرنا عند حديثنا عن تصريح المغادرة، هنا أوقعت المقدسيين في فخ بحيث أضافت الى الأمر ١١ مفهوم مركز الحياة **Center of life** كأساس في احتفاظ المقدسي بإقامته ، بحيث أصبح لزاما على كل مقدم طلب الى مكتب وزارة الداخلية في شرقي القدس، أيا كان هذا الطلب أن يقدم إثباتات إقامته في القدس (قائمة طويلة من الطلبات : فواتير أرنونا ، ماء ، كهرباء ، أوراق التطعيم الخاصة بالأولاد ، شهادات تثبت دراسة الأولاد في القدس .....)

بحيث إذا لم تلب هذه الإثباتات رضى وقناعات وزارة الداخلية فمن الممكن مصادرة هوية المقدسي وإلغاء إقامته.

وامتدت هذه السياسة لتشمل أولئك المقدسيين المقيمين خارج البلاد ، والذي كان من السهل إصطيادهم خلال عودهم عبر نقاط العبور والطلب منهم مراجعة وزارة الداخلية ، وهناك يتم سحب هوياهم بحجة أن مركز حياهم خارج القدس ، مع عدم إمكانيتهم توفير تلك القائمة الطويلة من الطلبات لإثبات الإقامة في القدس.

وبدأت هذه السياسة لتطول اليوم المقدسيين المقيمين خارج حدود بلدية القدس ، بحيث بدأت السلطات الإسرائيلية حملات مداهمة مفاجئة على بعض القرى المحيطة في القدس ومصادرة بطاقات هويات المقدسيين فيها بحجة أن مركز حياهم أصبح خارج المدنية ، وقد يمتد هذا الإجراء ليمس ما بين ٥٠ – ٦٠ الف مقدسي أجبرهم إسرائيل كما أوضحنا سابقا للإقامة خارج حدود بلدية القدس .

ولكن لماذا لم تقم وزارة الداخلية حتى اليوم بالإعلان عن هذه السياسة بشكل رسمي؟ ولماذا لم تنشر أي تعليمات قبل تطبيقها على المواطنين المقدسيين وبالتالي إعطاء المقدسي فرصة لترتيب أوضاعه؟

من الملاحظ ، أن وزارة الداخلية لم تعلن لفترة طويلة رسميا عن هذه السياسة، سواء بالنشر في ردها على تعليقات الصحفيين المحليين الذين سألوا حول الموضوع ، أو من خلال الاستجوابات التي قدمت من قبل بعض أعضاء الكنيست الإسرائيلية الى وزير الداخلية الإسرائيلية ، بل أن نفيها شمل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، والذي قال في إحدى زياراته للأردن حين سئل عن موضوع سحب الهويات ، أشار الى انهم يعملون على سحب الهويات المزورة فقط.

ان عدم الإعلان عن هذه السياسة بشكل علني ، يشير الى ضعف الموقف القانوني والسياسي التي تستند اليه إسرائيل في هذا الموضوع [١١] . فاعتماد الأمر ١١ لسنة ١٩٧٤ كأساس لهذه السياسة ضعيف جدا من الناحية القانونية ، إذ يمكن الطعن به أمام (محكمة العدل العليا) الإسرائيلية ، غير أن التجربة مع هذه المحكمة وتصديقها على أغلب الاستئنافات التي قدمت أمامها ضد إجراءات الحكومة الإسرائيلية العنصرية ، بحيث أصبحت تبدو وكأنها محكمة سياسية أكثر منها قانونية ، كما أن وجود قرارات سابقة عن نفس الموضوع تجعل الطريق محفوفة بالمخاطر .

---

(١١) الموقف النابع من عدم الاعتراف الدولي بضم القدس لاسرائيل وبالتالي عدم جواز تطبيق قوانيها الداخلية عليها، اضافة الى ان إتفاق اوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل يلزم طرفيه بالمحافظة على وضع مدينة القدس التي تقرر تأجيل البحث بخصوصها الى مفاوضات المرحلة النهائية.

إذ أكدت القرارات الصادرة عن محكمة العدل العليا الإسرائيلية إنتهاج هذه السياسة مضيفة وضعا قانونيا جديدا وهو ما يسمى "مركز الحياة" الى ما ورد في المادة (١١) من قانون الدخول لإسرائيل سابق الذكر. وظهر ذلك في قرار هذه المحكمة بخصوص قضية المواطنة المقدسية سحر عمرية رقم ٩٦/٨٨٢٧ والذي صدر بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢٣ ، واخر مقدم من المواطن فارس البستاني رقم ٩٦/٧٩٥٢.

الا أن وزارة الداخلية عادت واعترفت ذاتها بسحب هويات المواطنين المقدسيين وطردهم من البلاد من خلال تصريح صحفي لهذه الوزارة نشرته صحيفة الأيام الفلسطينية بتاريخ ١٩٩٧/٥/٥ ، حيث جاء في هذا التصريح أنها سحبت هويات ٣٥٨ فلسطينيا مقدسيا منذ مطلع هذا العام ، ٦٨٩ مقدسي آخر خلال العام الماضي ، وان هناك ٤٠٢ آخرين تحت الفحص ، بمعنى انهم مهددون بسحب هوياتهم . (هذا التصريح جاء على لسان الناطقة بلسان وزارة الداخلية الإسرائيلية توفا الينسون بتاريخ ١٩٩٧/٥/٤).

إجراءات جديدة إتجاه الأزواج المقدسيين

ونشير بهذا الصدد الى أن الأزواج المتزوجين من خارج القدس كانوا الضحية الأولى للسياسة الإسرائيلية الجديدة الخاصة بسحب بطاقات هويات المقدسيين.

فمنذ الإغلاق الأخير الذي بدا في شهر آذار ١٩٩٦ لم يسمح لأي من الأزواج حاملي هوية الضفة الغربية وقطاع غزة والمتزوجين من زوجات حاملات لهوية القدس من الحصول على تصريح من سلطات الاحتلال للالتقاء بزوجاتهم في القدس . إذ كانت السياسة السابقة تقضي بمنح تصريح دخول للقدس للمتزوج من مقدسية .

ولدى التدخل من أحد المحامين لمعرفة السياسة الجديدة بهذا الخصوص ، وان من شأن تنفيذ هكذا سياسة ضرب قدسية الحياة الزوجية ، ومنع حرية التنقل. كان الرد الإسرائيلي من مكتب المستشار القانوني في الضفة الغربية :

(لاحقا لتخفيف الطوق العسكري ، تقرر أن مجرد الزواج من شخص إسرائيلي لا يشكل أساسا لمنح تصريح للخروج من "الضفة الغربية وقطاع غزة " الى إسرائيل. بالنسبة للادعاء بخصوص قدسية الحياة الزوجية ، فان أحدا لم يمنع من الحفاظ على هذه القدسية في "الضفة الغربية وقطاع غزة".

من الان فصاعدا ، لن تصدر تصاريح خروج من الضفة الغربية وقطاع غزة الى إسرائيل لمن يقدم من أجله طلب جمع شمل ، بل سوف يصدر هذا التصريح لاحقا للموافقة على طلب جمع شمل وذلك كأجراء مرحلي قبل منح الإقامة الدائمة).

ومعنى ذلك ، وفي ظل عدم السماح للزوج بالالتحاق للإقامة مـــع زوجتـــه المقدسية في القدس ، وانتقال الزوجة للإقامة مع زوجها في الضفة الغربية أو قطاع غزة ، فان الزوجة معرضة لسحب بطاقة هويتها المقدسية وإلغاء إقامتها بحجة أن مركز حياتها نقل الى خارج المدينة (حسب ما أوضحنا سابقا لـــدى الحديث عن مركز الحياة) .

وهذا يعني رفض أي طلب جمع شمل عائلات للأزواج والزوجات ، حيث ان الشرط الأساسي للموافقة على هذه الطلبات هو الإقامة والعمل في القدس .

قضية المواطنة فاتن وزوجها عبد الوهاب

فاتن التي تحمل هوية القدس تزوجت في العام ١٩٩٤ من السيد عبد الوهاب الذي يسكن في بيت ساحور ويحمل هوية الضفة الغربية . منذ زواجهم انتقل السيد عبد الوهاب للإقامة مع زوجته في منزلهما في القدس ، وكلاهما عمل في القدس .

تقدمت فاتن لزوجها بطلب جمع شمل في وزارة الداخلية الإســـرائيلية بعـــد زواجها مباشرة وقدمت الإثباتات اللازمة التي تطلبها وزارة الداخلية عـــادة (سبق الإشارة اليها) .

حتى اليوم لم تجب وزارة الداخلية على هذا الطلب . وفي حال إغلاق القدس تبقى الزوجة مقيمة في المنزل في القدس بينما ينتقل الزوج للإقامة لدى عائلته في بيت ساحور . واليوم وفي ظل الإجراءات الجديدة في القـــدس لا يملـــك

تصريح دخول للإقامة في القدس ، وحال انتقال فاتن للإقامة معـــه في بيـــت ساحور فان ذلك يعني سحب بطاقة هويتها .

قضية المواطنة فاطمة وزوجها جمال

المواطنة المذكورة من سكان صور باهر – القدس ، ولدت في القدس وتحمل هويتها ، تزوجت في العام ١٩٩٧ من السيد جمال وهـــو نـــازح يقيـــم في الأردن، ولها منه ستة أولاد ، ثلاثة منهم مسجلون في هويتها والآخرون غير مسجلين (المسجلون بإمكانهم الحصول على الهوية لدى بلوغهم سن الـــ ١٦ بينما الآخرون عليهم مغادرة البلاد).
تقدمت لزوجها بعدة طلبات جمع شمل لدى وزارة الداخلية الإســـــرائيلية في الأعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٢. علما بان الزوج مقيم منذ سنتين في القدس بعد أن حضر اليها بتصريح زيارة وجدد عدة مرات .

لدى مراجعته لتجديد التصريح في أوائل سنة ١٩٩٧ فوجيء برفـــض وزارة الداخلية ذلك والطلب منه مغادرة البلاد وأولاده غير المسجلين في هوية الأم. في حال مغادرته ، فان زوجته لا تستطيع المغادرة معه ذلك أن مغادرتها تعـــني انتقال مركز حياتها ومن ثم سحب هويتها .

موقف القانون الدولي من قضية سحب الهويات

ورغم حديثنا سابقا في إطار الموقف الدولي من ضم القدس لإسرائيل ، الا أننا آثرنا ذكر موقف القانون الدولي من قضية سحب الهويات ، لأهمية هذا الموضوع الماس بحقوق الإنسان الأساسية في الحياة والسكن والإقامة وما يترتب على هذه الحقوق من حريات .

إن إسرائيل لا تستطيع العمل بمقتضى قانون الدخول لإسرائيل ، وتطبيقه على فلسطينيي القدس واستغلاله لحرمان الاف المواطنين العرب من حق الإقامة فيها ، حيث أن أحكام القانون الدولي العام لا تعترف بشرعية ذلك القانون ، ولا بشرعية جميع الإجراءات التي تبنى عليه .

فالقدس هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي أحتلت بعد حرب ١٩٦٧، واحتلالها ناجم عن عمل عسكري مسلح ، ولذا فان أحكام إتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩م هي الواجبة التطبيق على تلك الأراضي ، وذلك لان إسرائيل قد صادقت على هذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٥١/٧/٦.

ووفقا لأحكام المادة السادسة من اتفاقية جنيف الرابعة خضعت الأراضي المحتلة بما فيها القدس للحماية الواردة في أحكام هذه الاتفاقية ، حيث تنص :

(تطبق هذه الاتفاقية بمجرد بدء أي نزاع أو احتلال وردت الإشارة اليه في المادة ٢ ، يوقف تطبيق هذه الاتفاقية في الأراضي المحتلة بعد عام واحد من انتهاء العمليات الحربية بوجه عام ، ومع ذلك تلتزم دولة الاحتلال (إسرائيل) بأحكام المواد التالية من هذه الاتفاقية : من ١ الى ١٢. ، ٢٧ ، من ٢٩ الى ٣٤ ، ٤٧ ، ٤٩، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٩ ، ومن ٦١ الى ٧٧ ، ١٤٣ وذلك طوال مدة الاحتلال ما دامت هذه الدولة تمارس وظائف الحكومة في الأراضي المحتلة) .

كما أن إسرائيل لا تستطيع مطلقا ان تبرر إجراءاها هذه بحجة الها ضمت المدينة، إذ أن ذلك يتناقض مع ما ورد في المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص :

(لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أي إقليم محتل بأي حال من الأحوال ولا بأية كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية سواء بسبب أي تغيير يطرأ نتيجة أي اتفاق يعقد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال ، أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضي المحتلة).

كما أن تطبيق المادة ١١ من قانون الدخول الى إسرائيل يتناقض مع ما ورد في المادة ٣٤ من اتفاقية لاهاي والتي لا تمنح لسلطات الاحتلال سوى

صلاحيات مؤقتة ومحدودة وضرورية للنظام العام أو لدواعي الأمن بالضرورة التي تقتضيها الضرورة العسكرية ، حيث لا يجوز لها أن تصدر كافة أنـــواع التشريعات وبغض النظر عن موضوعها ، كما لا يجوز ان تغـــير او تعـــدل الأوضاع التشريعية أو القضائية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، وإذا ما تم مثل هذا التصرف فانه ينبغي على المحتل عند ذلك مراعاة مصلحة الشعب الرازح تحت الاحتلال .

وإسرائيل ملتزمة بتنفيذ إتفاقيات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ على اعتبار أنهما يشكلان جزءا من القانون الدولي العرفي . فالقانون الدولي العرفي يمتـــاز بكونه ملزما لجميع الدول سواء من شارك في صنعه أو من لم يشارك ، وسواء كانت الدولة موجودة وقت صنع قواعده أو لا . وهذا ما أقرته محكمة العدل العليا الإسرائيلية في حكمها الصادر عام ١٩٧٩ في قضية مستوطنة روجيب (أيلون موريه) حيث جاء فيها :

(إن القانون العرفي الدولي يشكل جزءا من القانون المحلي في إسرائيل)

كما قضت في نفس الحكم على أن أحكام إتفاقية لاهـــاي ملزمـــة لـــلإدارة العسكرية في (يهودا والسامرة) لانها جزء من القانون الدولي العرفي .(عـــدل عليها رقم ٧٩/٣٩٠).

عدا عن عدم توافق هذه الإجراءات مع حرية التنقل، والسفر ، والحـــق في السكن، والتمييز العنصري في الإجراءات المطبقة بحق المواطنين العرب ، ممـــا يتناقض وبشكل كامل مع ما نص عليه في المواثيق الدولية .

الفصل الثالث

تعزيز التواجد اليهودي في القدس

(١) تكثيف الاستيطان اليهودي

في إطار الحديث عن قضية سحب هويات المقدسيين تم بيان كيفية تعيين حدود بلدية القدس وما جرى من مخططات لتوسيعها سعيا نحو قطع التواصل بين جنوب الضفة الغربية وشمالها ووصولا الى الحلم الاسرائيلي في إقامة القدس الكبرى. إذ توالت مصادرة الاراضي داخل القدس ذاتها أيضا، وشمل ذلك مصادرة ٧١٪ من مساحة القدس الشرقية حتى العام ١٩٩٦، ٣٤٪ منها

صودرت بحجة المصلحة العامة و ٤٠% أعتبر أراضي خضراء يمنـــع البنـــاء فيها[١٢].

وكانت باكورة الاعمال الاستيطانية:

- توسيع الحي اليهودي في البلدة القديمة من القدس، وقد تم ذلـــك علـــى حساب هدم حي المغاربة وتشريد ٥٥٠٠ مواطن عربي كانوا يســـكنون فيه.
- إقامة ١٥ مستوطنة إضافة الى بناء ١٧ حيا استيطانيا يهوديا حتى العـــام ١٩٩٦.
- مصادرة بعض المنازل العربية في القدس وخاصة في البلدة القديمـــة مـــن المدينة وقرية سلوان القريبة منها، بطرق غير قانونية كثيرة منها:

أ. الاعتماد على قانون أملاك الغائبين، وهم الاشخـــاص الذيـــن نزحـــوا وتركوا منازلهم وعقاراتهم، إذ رغم وجود أقاربهم في هذه المنازل، قامت السلطات الاسرائيلية بطردهم ونقل ملكية هذه المنازل الى حارس أملاك الغائبين الذي يُلزم بموجب القانون بالمحافظة على هذه العقارات وتجميع مدخراتها الى حين عودة أصحابها، ومنه الى جمعيات إستيطانية اسرائيلية.

---

(١٢) نشرت هذه الارقام في جريدة (القدس) المقدسية الصفحة (١٠) في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٧/٣١

ب. شراء هذه المنازل من غير أصحابها، وذلك من خلال العقود المزورة وفي بعض الاحيان بمساعدة نفر من العملاء العرب.

ومن هذه المحاولات، المحاولة الاسرائيلية للاستيلاء على منزل وأرض في منطقة وادي حلوة من قرية سلوان، إذ يتكون هذا العقار من أرض مساحتها ٧٥٠ مترا مربعا وبيت سكني يحتوي على ثلاث غرف نوم ومطبخ وحمام ومخزنين، وحاولت جمعية العاد اليهودية في العام ١٩٩٦ الاستيلاء على هذا العقار بدعوى شرائه من أصحابه. إلا أن السيدة منيرة صيام احدى المالكين للعقار المذكور، طعنت بقانونية بيع بعض إخوالها له. إذ ثبت لدى توجه الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الانسان والبيئة للمحكمة الاسرائيلية لابطال البيع، أن هذا البيع تم على أساس ورقة مزورة تفيد بأن والدة السيدة منيرة باعته لابنائها قبل وفاتها[١٣].

وقد أخذ الاستيطان في القدس وحولها شكل حزام دائري أحاط بالقدس من جميع نواحيها (آخر منطقة سيتم تكملة الحزام بشأنها هي الحي

---

[١٣] انظر جريدة (القدس) المقدسية في عددها الصادر بتاريخ ٩٧/٥/٢٤ حيث وردت هذه المعلومات.

الاستيطاني على جبل أبو غنيم)، وذلك لتحقيق الفصل بين سكان القدس الفلسطينيين وفلسطينيي باقي الاراضي المحتلة وبالتالي عزلها جغرافيا وسكانيا عن تلك الاراضي.

ثم أخذت اليوم في تسمين هذه المستوطنات على حساب الاراضي العربية، وقد كان آخر هذه المخططات المخطط لتوسيع مستعمرة (معالي أدوميم) والذي يهدف الى إضافة ما يزيد على ١٢٤٤٣ دونما على أراضي تعود ملكيتها الى أهالي خمس قرى هي : عناتا، أبو ديس، العيزرية، العيسوية والطور. وبذلك تصبح مستعمرة (معالي أدوميم) تمتد الى ٦٠ الف دونم. وقد قدم مركز القدس للمساعدة القانونية إعتراضا على هذا المخطط ولم تبت المحكمة حتى اليوم على الاعتراض.

- إقامة الاحياء الاستيطانية في وسط الاحياء العربية مثل الحي الاستيطاني التي تنوي الحكومة الاسرائيلية إقامته في رأس العمود في القدس.

ومن الملاحظ أن تواجد الاحياء الاستيطانية أو المنازل المصادرة بوسط الاحياء العربية، من شأنه إيجاد حلقة نزاع دائم بين العرب واليهود، إضافة الى تواجد عسكري دائم بشكل حواجز وحراسة مسلحة بجانب هذه المنازل يؤثر على الحياة اليومية للعرب.

(٢) حرمان العرب من البناء

التنظيم الهيكلي وهدم المنازل العربية:

توالى خنق التوسع العمراني العربي في القدس وتكثيف الاستيطان اليهودي من خلال:

١. تعامل الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة إزاء التخطيط الهيكلي للبناء، إذ أعلنت غالبية أراضي القدس مناطق خضراء أو أثرية يمنع البناء عليها، ثم يجري بعد ذلك مصادرة هذه المناطق الخضراء للبناء الاستيطاني عليها مثل ما حصل في منطقة جبل أبو غنيم.

٢. منع العرب من التوسع العمودي في البناء بحيث لا يسمح لهم في حال الحصول على رخص البناء سوى طابقين فقط فيما سمح لليهود ببناء ثمانية طوابق.

٣. فرض قيود وتعقيدات ومبالغ باهظة من أجل الحصول على رخص بناء في المناطق التي سمح بها البناء. الامر الذي دفع العرب المقدسيين الى البناء دون ترخيص أو المخاطرة بالبناء ودفع غرامات باهظة بعد ذلك او العقوبتين معا.

وتشير الاحصاءات، بهذا الصدد، الى أن ٨٨٪ من مجمل الوحدات السكنية التي شيدت في القدس تمت إقامتها في أحياء يهودية، فيما لم تقم في الاحياء العربية الا ١٢٪، ولم يجر تخصيص وحدة سكنية واحدة للفلسطينيين من بين ٣٨٥٠٠ وحدة سكنية شيدت في القدس الشرقية على أراض مصادرة من أصحابها الفلسطينيين، وذلك إستنادا الى تقرير صادر عن مركز "بتسيلم" الاسرائيلي نشر في العام ١٩٩٥[١٤].

في حين هدمت السلطات الاسرائيلية في الفترة الواقعة ما بين كانون أول ١٩٨٧ وأواسط أيلول ١٩٩٦ (١٤٤) منزلا، إستنادا الى تقرير صادر عن مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الانسان[١٥]، عدا عن منازل اخرى تم هدمها بعد هذا التاريخ بحجة البناء دون ترخيص، رغم أننا لم نسمع عن هدم منزل لاسرائيلي واحد في القدس بشقيها، وإضافة الى ما ورد في التقرير سالف الذكر:

- بتاريخ ١٩٩٦/٨/١٣ هدمت السلطات الاسرائيلية منزلين في قرية العيسوية التابعة للقدس.
- بتاريخ ١٩٩٦/٨/١٥ هدم منزل في صور باهر.

---

[١٤] مركز "بتسيلم" هو مركز حقوقي اسرائيلي يتابع انتهاكات حقوق الانسان في اسرائيل والمناطق المحتلة، وقد صدر عنه العديد من التقارير بخصوص هذا الموضوع.

[١٥] مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الانسان هو مركز حقوقي فلسطيني مقره القدس ويتابع في مجال عمله رصد الانتهاكات مثل قضايا هدم المنازل ولديه ارشيف خاص حول هذا الموضوع.

- بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٠ هدم منزل في واد قدوم .
- بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٧ هدم مبنى جمعية برج اللقلق الخيرية في البلدة

القديمة من القدس وهو مبنى مخصص للاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين).

- بتاريخ ١٩٩٦/٩/١٧ هدم منزل في البلدة القديمة.
- بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٨ هدم منزل في سلوان .

اضافة الى ان ١٣٧ منزلا في القدس مهددة بالهدم استنادا الى لجنة محلية تعمل على مساعدة الاسر المقدسية المنكوبة [١٦] .

[١٦] لجنة العائلات المنكوبة هي لجنة محلية اعضاؤها من العائلات المتضررة من سياسة الاحتلال الاسرائيلي المتعلقة بهدم منازل الفلسطينيين في القدس.وتعمل على توثيق حالات المنازل المعرضة للهدم وتقدم المساعدة القانونية والاجتماعية لاصحاب هذه المنازل.

مفارقات ظهرت حال اقرار اللجنة اللوائية لاقامة حي استيطاني يهودي في وسط الحي العربي في راس العامود[١٧]

هناك مخطط هيكلي لحي رأس العامود من أراضي قرية سلوان في القدس لاقامة وحدات سكنية جديدة للمواطنين العرب في الحي ، وهذا المخطط رقمه ٢٦٦٨ ، عرض منذ العام ١٩٩١ على اللجنة اللوائية التابعة لوزارة الداخلية الاسرائيلية (وهي الجهة التي تصادق على مخططات البناء) ولم تتم الموافقة على هذا المخطط حتى الان دون أسباب . وقد عرض على اهالي الحي في فترة لاحقة ان الموافقة على هذا المخطط مرهونة بالموافقة العربية على اقامة حي استيطاني يهودي على اراضي الحي المذكور.

وقد علم الاهالي في الحي بان هناك مخططا لاقامة حي استيطاني في وسط هذا الحي العربي على أرض مساحتها ١٤ دونما يوجد خلاف على ملكيتها امام

[١٧] راجع تقرير اعده المحامي احمد رويضي حول مخطط البناء في راس العامود من اراضي سلوان في القدس والاطماع الاسرائيلية لاقامة حي استيطاني على اراضي هذا الحي.

المحاكم الاسرائيلية بين أصحابها الشرعيين من عائلة الغول وبعض اليهود الذين يدعون ملكيتها [١٨] .

وعلى ذلك ، قدم أهالي الحي إعتراضا لدى المحكمة اللوائية في وزارة الداخلية الاسرائيلية عينت المحكمة يوم ٨ كانون الثاني ١٩٩٦ موعدا للنظر فيه ، الا ان هذه المحكمة لم تسمع لاعتراضات العرب ومحاميهم وصادقت على اقامة المخطط الاستيطاني غافلة الخلاف على ملكية الارض ، وغافلة وجود مخطط عربي مرفوض للبناء العربي .

مقارنة بين المخطط العربي للبناء في حي راس العامود ومخطط إقامة تجمع يهودي في ذات الحي :

تظهر المعلومات التالية حول المخططين للبناء في حي راس العامود التمييز العنصري الذي تمارسه السلطة الاسرائيلية في التفريق بين المواطنين العرب واليهود في القدس ومن جميع النواحي .

---

[١٨] انظر : ملحق (٥) يوضح تاريخ قطعة الارض في راس العامود/سلوان التي ترغب اسرائيل اقامة مستوطنة عليها.

- رقم المشروع العربي لدى دائرة التنظيم والبناء : ٢٦٦٨ ، امـــا رقـــم المخطط الاستيطاني لدى ذات الدائرة : ٤٦٨٩ وهو تعديل للمخطط الهيكلي رقم ع.م/٩.

- مساحة حي راس العامود من أراضي قرية سلوان /القـــدس : ١٦٠٠ دونم، ومساحة الارض المنوي اقامة الحي الاستيطاني عليها ١٤ دونم تقع في حوض رقم ٢٩٩٨٩ قسيمة ٩٦ وجزء من قسيمة رقم ٨٨ الواقعة ما بين احداثي خطي طول (١٧٢/٧٨٠ ، ١٧٢/٩٣٠) وخطي عرض (١٣٠/٩٩٠ ، ١٣١/١١٥).

- عدد العرب في حي راس العامود : ١١ الف نسمة جميعهم من العرب

- عدد الوحدات السكنية في المخطط العربي المرفوض ٥٦٠ وحدة على مساحة الحي البالغة ١٦٠٠ دونم بينما عدد الوحدات لليـــهود ١٣٢ وحدة على مساحة ١٤ دونما فقط .

- نسبة البناء للعرب حسب المخطط العربي المرفوض ٢٥% من مساحة الارض بمعدل طابقين للبناء ، بينما نسبة البناء لليهود ستكون ١١٥% من مساحة الارض أي ما يصل الى سبعة طوابق .

ويشار الى ان هذا الحي هو اول حي يهودي تسعى الحكومة الاسرائيلية الى اقامته في وسط حي عربي ، وان من شأن اقامته زيادة الاحتكاك بين اليهود والعرب ، اضافة الى انه سيعمل على تقسيم الحي الى قسمين وبالتالي منع التواصل والوصول بين قسمي الحي .

واخيرا ، فان مخطط البناء الاستيطاني في حي رأس العامود بقي بحاجة الى توقيع رئيس الحكومة الاسرائيلية او احد وزراء الحكومة الاسرائيلية من أجل بدء العمل به.

الفصل الرابع

إنتهاكات وممارسات أخرى

ان ما سبق ذكره هو جزء من الانتهاكات والممارسات الاسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني في القدس ، اذ ان هناك انتهاكات أخرى، أهمها:

١. إغلاق المؤسسات الثقافية والتعليمية والمهنية في القدس بدون أسباب ، أو الادعاء بان اغلاقها نتيجة لارتباطها بمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية رغم ان هذه المؤسسات سابقة على وجود السلطة الوطنية الفلسطينية وبعضها سابق على وجود الاحتلال ذاته .

٢. الضرائب الباهظة التي تفرض على المنـــازل والحوانيـــت التجاريـــة في القدس، وعلى رأسها ضريبة يطلق عليها " ضريبة الارنونا " [١٩] .

٣. تجميد الموافقة على طلبات جمع شمل العائلات المقدسية ، وخاصة طلبات جمع الشمل الخاصة بالازواج والزوجات ، ورفض تسجيل المواليد مـــن امهات مقدسيات بحجة ان اباءهم لا يحملون الهوية المقدسية ، وتشـــير بعض التقارير الصادرة عن المؤسسات الحقوقية الى وجود اكـــثر مـــن عشرة الاف طفل ترفض وزارة الداخلية الاسرائيلية تسجيلهم في بطاقة هوية أمهاتهم أو منحهم شهادة الميلاد ، وهؤلاء مهددون بالطرد حـــال بلوغهم سن الحصول على بطاقة الهوية وهو سن ١٦ سنة .

٤. حفر الانفاق حول الاماكن المقدسة لدى المسلمين دون احترام للوجدان الديني لهم .

---

[١٩] تفرض السلطات الاسرائيلية ضرائب مرتفعة على أصحاب المصالح التجارية والفنادق العربيـــة في القدس كضريبة الدخل او الضريبة المضافة وضريبة الارنونا وضريبة الاملاك ورسوم التأمين الوطـــني، غير مبالية بالركود التجاري الذي يسود الاسواق التجارية في المدينة نتيجة الممارسات القهرية مـــن اغلاق ومنع السياح الاجانب من التجول بحرية في وسط الاسواق العربية حيث الدليـــل الاســـرائيلي الذي ينقل السياح الى القدس الغربية وحارة اليهود في القدس الشرقية فقـــط. وهـــذه الضرائـــب لا يستطيع السكان العرب بامكانياتهم المادية المحدودة وبمستوى معيشتهم المنخفض تحملها وهي تحاول ان تساوي في ذلك السكان العرب مع السكان اليهود غربي القدس مدعية بان القدس موحدة حســـب رأيهم وان القوانين الاسرائيلية المالية والاقتصادية والتجارية تطبيق نسب متساوية على العرب وعلـــى اليهود المقيمين رغم وجود تمييز واضح بين الخدمات في قسمي المدينة الشرقي والغربي.

الخلاصـــــــــــة

إن ما تقوم به السلطة الاسرائيلية من ممارسات بحق الفلسطينيين في القدس إنما هو جزء من سياسة تطهير عرقي **Ethnic Cleansing** تهدف من خلالها:

- تكريس واقع جغرافي يتمثل في فصل القدس عن بقية المناطق المحتلة وواقع ديموغرافي يتمثل في تهويد المدينة سكانيا .

- فرض الواقع الاستيطاني وزيادة النسبة العددية للسكان اليهود على العرب .

- تقويض العملية السلمية، ورغبة إسرائيلية عن قصد بتجاوز إعلان المبادىء والاتفاقات الموقعة التي كانت قد أقرت من خلالهـــا بـــان القدس هي قضية مطروحة للتفاوض في المرحلة النهائية.

ملحق (١)

اللجنة الخاصة المكلفة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للسكان الفلسطينيين والعرب الاخرين في المناطق المحتلة:

في قرار رقم ٢٤٤٣ (الدورة ٢٣) في ١٩٦٨/١٢/١٩، إتباعا للمبدأ المنصوص عليه في الاعلان العالمي لحقوق الانسان بخصوص حق كل إنسان في العودة الى بلاده ونصوص اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب في ١٩٤٩/٨/١٢، قررت الجمعية العامة للامم المتحدة إقامة اللجنة الخاصة المكلفة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان المناطق المحتلة، بحيث تتكون من ثلاث أعضاء يعينها رئيس الجمعية.

في ١٩٨٩/١٢/٨ غيرت الجمعية العامة اسم اللجنة الخاصة في قراراها رقم ٤٤/٤٨أ ليصبح اللجنة الخاصة المكلفة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للسكان الفلسطينيين والعرب الاخرين في المناطق المحتلة.

لقد تم الطلب من حكومة إسرائيل أن تستقبل اللجنة الخاصة وتتعاون معـــها وتسهل مهمتها. وطلب من اللجنة الخاصة أن تقدم تقريرها الى الامين العـــام في أقرب وقت ممكن وحينما يلزم الامر فيما بعد ذلك.

إن وفاة رئيس الجمعية العامة قبل أن يعين أعضاء اللجنة الخاصة قد أخر عمل اللجنة لبعض الوقت. وفي ضوء هذا التأخير، أقامت مفوضية حقوق الانسان، عام ١٩٦٩ ، مجموعة عمل خاصة من الخبراء، وقامت هذه المجموعة بزيـــارة عدد من بلدان الشرق الاوسط، واستمعت الى الشهود، وجمعت معلومـــات مدونة، وقدمت تقريرا الى المفوضية عام ١٩٧٠. وقد أشارت المفوضيـــة الى رفض إسرائيل التعاون مع مجموعة العمل، وصادقت على استنتاجات المجموعة بخصوص انطباق إتفاقية جنيف بخصوص حماية الاشخاص المدنيـــين في وقـــت الحرب على المناطق التي احتلتها إسرائيل عسكريا، وأدانت رفض إســـرائيل تطبيق بنود الاتفاقية.

تم تعيين إعضاء اللجنة الخاصة المكلفة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان المناطق المحتلة عبر إجراء بديل، بموجبه قام نائب لرئيس الجمعية العامة، من المنطقة الجغرافية ذاتها للرئيس، بتنفيذ المســـؤولية التي سبق وأن أناطتها الجمعية بالرئيس.

لقد إعترضت إسرائيل على إقامة اللجنة الخاصة، وهاجمت شرعية الاجـــراء المتخذ في تشكيلها، وشككت في كفاءتها ونزاهتها، وأصرت على أن القـــرار

الذي أقيمت بموجبه قد حكم على تصرف إسرائيل بشكل مسبق من خلال إشارته الى "إنتهاكات".

طلبت اللجنة الخاصة تعاون إسرائيل في السماح لها بإجراء تحقيقات موقعية بشأن عدد من الادعاءات، بما في ذلك الاتهامات بإساءة معاملة المعتقلين في داخل المناطق المحتلة. ورفضت حكومة إسرائيل مثل هذا التعاون، ولذلك زارت اللجنة الخاصة بلدانا ذات حدود مع إسرائيل وتحوي تجمعات من اللاجئين الفلسطينيين، حيث استمعت الى شهود غادروا المناطق المحتلة أو أبعدوا عنها مؤخرا.

وفي الاعوام الاخيرة، مالت اللجنة الخاصة نحو الاعتماد بشكل متزايد على المعلومات الاخبارية التي تظهر في الصحافة الاسرائيلية وصحافة بلدان أخرى، وعلى التصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين والقادة الاسرائيليين، وطلبت من الجمعية العامة بتكرار إيجاد تدبير بديل يتيح إجراء تحقيقات مباشرة في داخل المناطق المحتلة. لم تجد الجمعية العامة مثل هذا التدبير، ولكنها إستنكرت مواصلة إسرائيل رفضها السماح للجنة الخاصة الوصول الى تلك المناطق وأدانت رفضها السماح لاشخاص من المناطق المحتلة الحضور للشهادة أمام اللجنة الخاصة.

يقوم مركز حقوق الانسان بدور أمانة السر للجنة.

ملحق (٢)

القرار رقم ٢٤٤٣ (الدورة ٢٣) بتاريخ ١٩ كانون الاول ١٩٦٨ :
إنشاء لجنة خاصة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان المناطق المحتلة

(ان الجمعية العامة، إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه وبالاعلان العالمي لحقوق الانسان، وإذ تذكر احكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمعقودة في ٢١ آب ١٩٤٩، وإذ تذكر المبادىء الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان بشأن حق كل إنسان في العودة الى بلده، وتشير الى قرار مجلس الامن ٢٣٧ (١٩٦٧) المتخذ في ١٤ حزيران ١٩٦٧، وقرار الجمعية العامة ٢٢٥٢ (د إ ط –٥) المتخذ في ٤ تموز ١٩٦٧، وقراراها ٢٣٤١ باء (الدورة ٢٢) المتخذ في ١٩ كانون الاول ١٩٦٧، وقرار لجنة حقوق الانسان ٦ (الدورة ٢٤) المتخذ في ٢٧ شباط ١٩٦٨، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٣٦ (الدورة ٤٤) المتخذ في ٣١ أيار ١٩٦٨، وهي القرارات التي حثت فيها هيئات الامم المتحدة المذكورة حكومة أسرائيل على القيام، في جملة امور اخرى، بتسهيل عودة السكان الذين فروا من المناطق التي جرت فيها العمليات العسكرية منذ بدء الاعمال العدائية، وإذ تشير الى البرقية التي أرسلتها لجنة حقوق الانسان

في ٨ آذار ١٩٦٨ وطالبت فيها حكومة اسرائيل بالكف فورا عن أعمـــــال تدمير مساكن المدنيين العرب في المناطق التي تحتلها اسرائيل،

وإذ تشير كذلك الى قرار مجلس الامـــن ١٢٥٩ (١٩٦٨) المتخـــذ في ٢٧ ايلول ١٩٦٨، الذي أعرب فيه المجلس عن قلقه على سلامة سكان الاقاليم العربية الواقعة تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي وعلى رفاههم وأمنـــهم، كما أعرب فيه عن أسفه للتأخير في تنفيذ القرار ٢٣٧ (١٩٦٧)،

وإذ تحيط علما بالقرار الاول المتعلق باحترام حقوق الانســــان وأعمالهـــا في الاقاليم المحتلة الذي إتخذه المؤتمر الدولي لحقوق الانسان في ٧ ايـــار ١٩٦٨، والذي نص، فيما نص عليه، على أن المؤتمر:

(أ) يعرب عن شديد قلقه لانتهاك حقوق الانسان في الاقاليم العربيـــة الـــتي تحتلها اسرائيل،

(ب) يلفت نظر حكومة اسرائيل الى العواقب الوخيمة المترتبة على اغفـــال الحريات الاساسية وحقوق الانسان في الاقاليم المحتلة،

(ج) يطالب حكومة اسرائيل بالكف عن أعمال تدمير مساكن المدنيين العرب المقيمين في المناطق التي تحتلها اسرائيل، وباحترام وتطبيق الاعـــلان العـــالمي لحقوق الانسان، وإتفاقيات جنيف المؤرخة في ٢١ آب ١٩٤٩ في الاقـــاليم المحتلة،

(د) ويؤكد حق جميع السكان الذين تركوا ديارهم نتيجة لبـــدء الاعمـــال العدائية في الشرق الاوسط، غير القابل للتصرف، في العودة اليها، واستئناف

حياقم الطبيعية، واسترداد أموالهم وديارهم، والانضمام الى أسرهم، وفقـــا لاحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان،

١. تقرر انشاء لجنة، مؤلفة من ثلاث دول أعضاء، تسمى اللجنـــة الخاصـــة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان المملوكـــة لسكان الاقاليم المحتلة.

٢. وتطلب من رئيس الجمعية العامة تعيين أعضاء اللجنة الخاصة.

٣. وتطلب من حكومة إسرائيل استقبال اللجنة الخاصـــة والتعـــاون معـــها وتسيير مهتمها.

٤. وتطلب من اللجنة الخاصة إعلام الامين العام بما يلزم في أقـــرب موعـــد ممكن وكلما قامت الحاجة الى ذلك فيما بعد.

٥. وتطلب من الامين العام تزويد اللجنة الخاصة بكل التسهيلات اللازمـــة لاداء مهمتها.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم ١٧٤٨، بـــــ ٦٠ صوتا مقابل ٢٢ ضده وإمتناع ٣٧ عن التصويت.

ملحق (٣)

القرار رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين أول ١٩٤٧ والمعروف بقرار التقسيم:

بخصوص ما يخص القدس في القرار:

- يجعل لمدينة القدس كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الامم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الادارية نيابة عن الامم المتحدة.
- حدود القدس تشمل القرى والمناطق المحيطة وهي:

من الشرق أبو ديس، ومن الجنوب بيت لحم، ومن الشمال شعفاط، ومن الغرب عين كارم، وتشمل المنطقة المبينة من قرية قالونيا، كما هو موضح في الخريطة التخطيطية المرفقة.

- على مجلس الوصاية، خلال خمسة أشهر من الموافقة على المشروع الحاضر، أن يضع ويقر دستورا مفصلا للمدينة، يتضمن جوهر الشروط التالية:

نظام الحكم وأهدافه - الحاكم والادارة - مجلس محلي - ترتيبات أمنية - التشريع - العدالة والاقتصاد - حركة المرور - علاقته بالعرب واليهود - سلطة الحاكم بخصوص المناطق المقدسة.

ملحق (٤)

المواد ٤، ٤٧، ٤٩ من إتفاقية جنيف الرابعة

المادة (٤) :

الاشخاص الذين تحميهم الاتفاقية هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع أو إحتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها.

لا تحمي الاتفاقية رعايا الدولة غير المرتبطة بها. أما رعايا الدولة المحايدة الموجودون في أراضي دولة محاربة ورعايا الدولة المحاربة فانهم لا يعتبرون أشخاصا محميين ما دامت الدولة التي ينتمون اليها ممثلة تمثيلا دبلوماسيا عاديا في الدولة التي يقعون تحت سلطتها.

على أن لأحكام الباب الثاني نطاقا أوسع في التطبيق، تبينه المادة ١٣.

لا يعتبر الاشخاص المحميون بمفهوم هذه الاتفاقية الاشخاص الذي تحميهم اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المؤرخة في ١٢آب ١٩٤٩، أو إتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرق القوات المسلحة في البحار، المؤرخة في ١٢آب ١٩٤٩، أو إتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩.

المادة (٤٧)

لا يحرم الاشخاص المحميون الذين يوجدون في أي اقليم محتل بأي حـــال ولا بأية كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية، سواء بسبب أي تغيير يطـــرأ نتيجـــة لاحتلال الاراضي على مؤسسات الاقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب أي اتفاق يعقد بين سلطات الاقليم المحتل ودولة الاحتلال، أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الاراضي المحتلة.

المادة (٤٩)

يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للاشخاص المحميين أو نفيـــهم مـــن الاراضي المحتلة الى أراضي دولة الاحتلال أو الى اراضي أي دولـــة اخـــرى، محتلة أو غير محتلة، أيا كانت دواعيه.

ومع ذلك، يجوز لدولة الاحتلال أن تقوم باخلاء كلي أو جزئي لمنطقة محتلـــة معينه، إذا اقتضى ذلك أمن السكان أو لاسباب عسكرية قهرية. ولا يجوز أن يترتب على عمليات الاخلاء نزوح الاشخاص المحميين الا في اطـــار حـــدود الاراضي المحتلة، ما لم يتعذر ذلك من الناحية المادية. ويجب إعادة الســـكان المنقولين على هذا النحو الى مواطنهم بمجرد توقف الاعمال العدائية في هـــذا القطاع.

وعلى دولة الاحتلال التي تقوم بعمليات النقل او الاخلاء هذه أن تتحقق الى اقصى حد ممكن من توفير أماكن الاقامة المناسبة لاستقبال الاشخاص المحميين،

ومن أن الانتقالات تجري في ظروف مرضية من وجهة السـلامة والشـروط الصحية والامن والتغذية، ومن عدم تفريق افراد العائلة الواحدة.

ويجب اخطار الدولة الحامية بعمليات النقل والاخلال بمجرد حدوثها.

لا يجوز لدولة الاحتلال أن تحجز الاشخاص المحميين في منطقة معرضة بشكل خاص لاخطار الحرب، الا إذا اقتضى ذلك أمن السكان أو لاسباب عسكرية قهرية.

لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءا مـن سـكانها المدنيـين الى الاراضي التي تحتلها.

ملحق (٥)

نص كتاب صادر عن العائلة الفلسطينية المالكة لقطعة الارض في رأس العمود / سلوان والتي تنوي أسرائيل إقامة مستوطنة عليها يوضح تاريخ الارض:

موقع الارض : سلوان – رأس العمود ، قسيمة ١١٩ مسماة ب كرم عياش أو كرم عديلة حوض رقم (٧) حسب التقسيم القديم. أما حديثا فهي تحت حوض رقم (٢٩٩٨٩) قطعة (٩٦).

مساحة الارض : ١٣،٨٠٩ م٢.

الارض تحت تصرف وملكية أحمد حسين الغول من سلوان ومن قبله والده حسين الغول.

حدود الأرض :

شمالا محمد عبد الله شعبان وعائلة أبو السعود

جنوبا دير البندكتان والحاج محمد خليل عديلة

شرقا طريق بيت لحم

غربا طريق

١. تم تسجيل الارض في الطابو باسم أحمد حسين الغول ١٩٥١/١١/٢٢.

٢. بتاريخ ١٩٥٥/٤/٧ أقيمت دعوى من قبل حارس أملاك العدو باسم يودل شماس رقم القضية ٥٥/٦٧ وتعينت أول جلسة بتاريخ ١٩٥٦/٣/٥ وبقيت لمدة ثلاث سنوات. وبتاريخ ١٩٥٨/٥/٥ حكم برد القضية لصالح أحمد حسين الغول.

٣. في سنة ١٩٥٩ أقيمت قضية ثانية من الحراسة على نمط الاولى رقم ٥٩/١١٧ باسم موسى روتنبرغ (يهودي ثاني) وبتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٢ ردت القضية لصالح أحمد حسين الغول وأتضح أن موسى روتنبرغ شخصية وهمية.

٤. ثم أقيمت قضية ثالثة رقم ٦١/٣٧٢ من محامي الحراسة على اسم كوليل فهلين – وكيل خباد وردت القضية لصالح أحمد حسين الغول.

٥. واقيمت قضية رابعة رقم ٦٢/١٣٥ وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/٣٠ ردت لصالح أحمد حسين الغول وأستؤنفت القضية الاخيرة تحت رقم – ٩٨١– وصودق الحكم لصالح أحمد حسين الغول بتاريخ ١٩٦٣/١/١٠.

٦. بتاريخ ١٩٩٣/١/١٢ ميزت القضية الاخيرة لدى محكمة التميز في عمان.

٧. بتاريخ ١٩٦٣/٢/٤ رجعت القضية الى القدس وتعينت في ١٩٦٣/٣/١٣ أستئناف القدس ثاني وتم تأجيلها الى ١٩٦٣/٣/٢٦ ثم الى ١٩٦٣/٤/١٥ ثم الى ١٩٦٣/٤/٢٨.

٨. وفي تاريخ ١٩٦٣/٤/٢٨ عقدت الجلسة وفي ١٩٦٣/٤/٣٠ أعطي قرار الاستئناف الثاني لصالح أحمد حسين الغول.

٩. بتاريخ ١٩٦٣/٥/٩ قدم تميز ثاني لعمان وبتاريخ ١٩٦٣/٩/١رجعت القضية للقدس وتعينت في ١٩٦٣/٩/٩ وتأجلت الى ١٩٦٣/٩/٣٠ ولاسباب خاصة بالمحاكم تأجلت الى ١٩٦٣/١١/١٠.

١٠. في ١٩٦٣/١١/٢٥ ردت القضية وأعطي القرار لصالح أحمد حسين الغول وغرم المشتكي بأتعاب المحاماة ورسوم الاستئناف والتمييز.

وضع الارض : الارض مقسمة الى ١٦ نمرة:

١. ستة نمر من الناحية الجنوبية – ناحية دير البندكتان للسيد جاد خليل ميخائيل من رام الله وهي نمر ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦.

٢. بيعت نمرة أخرى مساحتها (٧٤٥ م٢) الى داود البيطار وزوجته طرب العمد.

٣. بيعت نمرة مساحتها (٧٦٩م٢) الى موسى زكي الايوبي وزوجته بهيرة.

٤. نمرة مقام عليها بيت يملكه المحامي خليل السلواني ولكن القطعة مسجلة باسم أحمد حسين الغول ومساحتها ٧٥١م٢).

ما تبقى من القطعة سبعة نمر لاحمد حسين الغول وأرقامها:

قطعة رقم (١) مساحتها ٧٦٨م٢.

قطعة رقم (٤) مساحتها ٧٥٦م٢.

قطعة رقم (٥) مساحتها ٧٦٠م٢.

قطعة رقم (٧) مساحتها ٧٥٠م٢.

قطعة رقم (٨) مساحتها ٧٥٠م٢.

قطعة رقم (٩) مساحتها ٧٥٠م٢.

قطعة رقم (١٠) مساحتها ٧٢٣م٢.

ما تبقى من مساحة فهي طرق معدة بين القطع حيث لكل قطعة طريقها حتى الشارع العام.

ثم جاء الاحتلال البغيض.

ومنذ عام ١٩٦٩ ونحن بالمحاكم حيث رفعت قضية ضد ورثة أحمد حسين الغول من المشترين كوليل خباد وكوليل فهلين وبقينا في المحاكم حتى سنة ١٩٨٤ حيث صدر قرار المحكمة المركزية مصدقا من المحكمة العليا بالغاء التسجيل الاردني وأنها أرض متنازع عليها.

ثم بعد ذلك تمت الموافقة على تسجيل الارض باسم هاتين الجمعيتين – كوليل خباد – كوليل فهلين.

وعلى الرغم من ذلك استمرينا في المحاكم ولم نتنازل عن حقنــــا في ملكيتنــــا وكانت اخر دفعة دفعت لمكتب المحاماة الذي يترافع عنا في القضية – مكتب المحامي ابراهام سوخوفلسكي في تل ابيب بتاريخ ١٩٩٦/٩/١٩.

وبعد الاحداث الاخيرة التي حصلت بشأن الارض فان البيع إن حصل للسيد موسكوفيتش فيكون قد تم عن طريق تلك الجمعيتين المذكورتين – كوليـــــل خباد وكوليل فهلين – استناد الى قرار المحكمة الاسرائيلية.

ملحق (٦)

نص الكتاب الصادر عن وزارة الداخلية الاسرائيلية بانهاء تصريح الاقامة الدائمة لمواطن فلسطيني مقدسي:

دولة إسرائيل

وزارة الداخلية

سجل السكان

شرقي القدس

١٧ طريق نابلس، القدس

هاتف ٦٢٨٥٤٠٦-٠٢

التاريخ:

الى: (اسم حامل/ ـــة الاقامة الدائمة في شرقي القدس)

(عنوانه / ها في القدس)

حضرة السيد/ة

بخصوص : (إسم الشخص أعلاه) رقم الهوية ——————————

إنتهاء تصريح الاقامة الدائمة

بهذا نعلمك أن تصريحك الاقامة الدائمة خاصتك قد أنتهى وفقا لقانون الدخـــول الى إســـرائيل للعـــام ١٩٥٢ وتنظيمات الدخول الى إسرائيل للعام ١٩٧٤، بسبب واقع أنك نقلت مركز حياتك الى خارج إسرائيل.

كما أن تصريح الاقامة قد انتهى لاعضاء أسرتك التالية أسماؤهم:

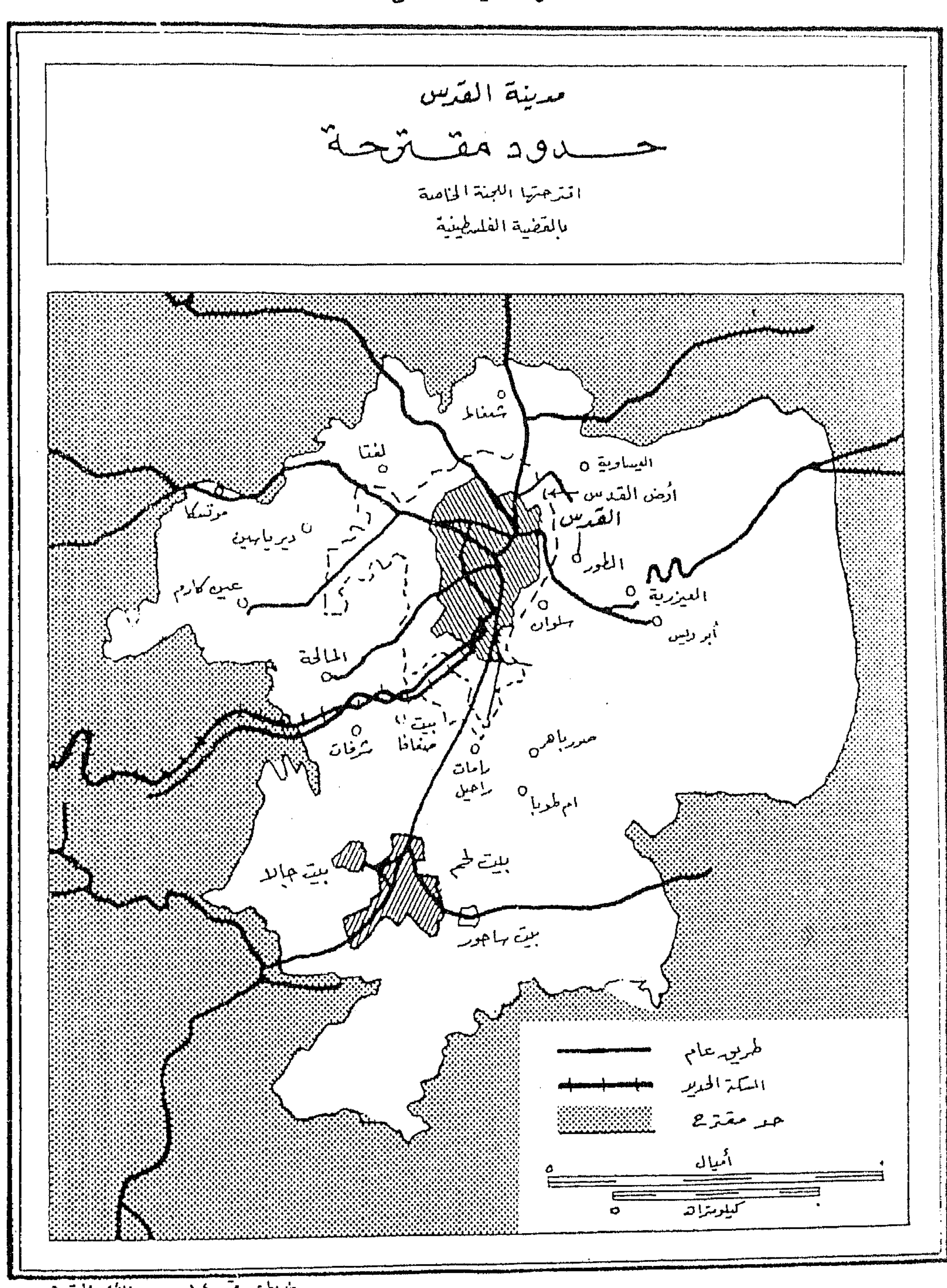
——————————————————

بناءً على ذلك، مطلوب منك إعادة هويتك ووثيقة سفرك الى مكتب سجل السكان في القدس ومغادرة إسرائيل.

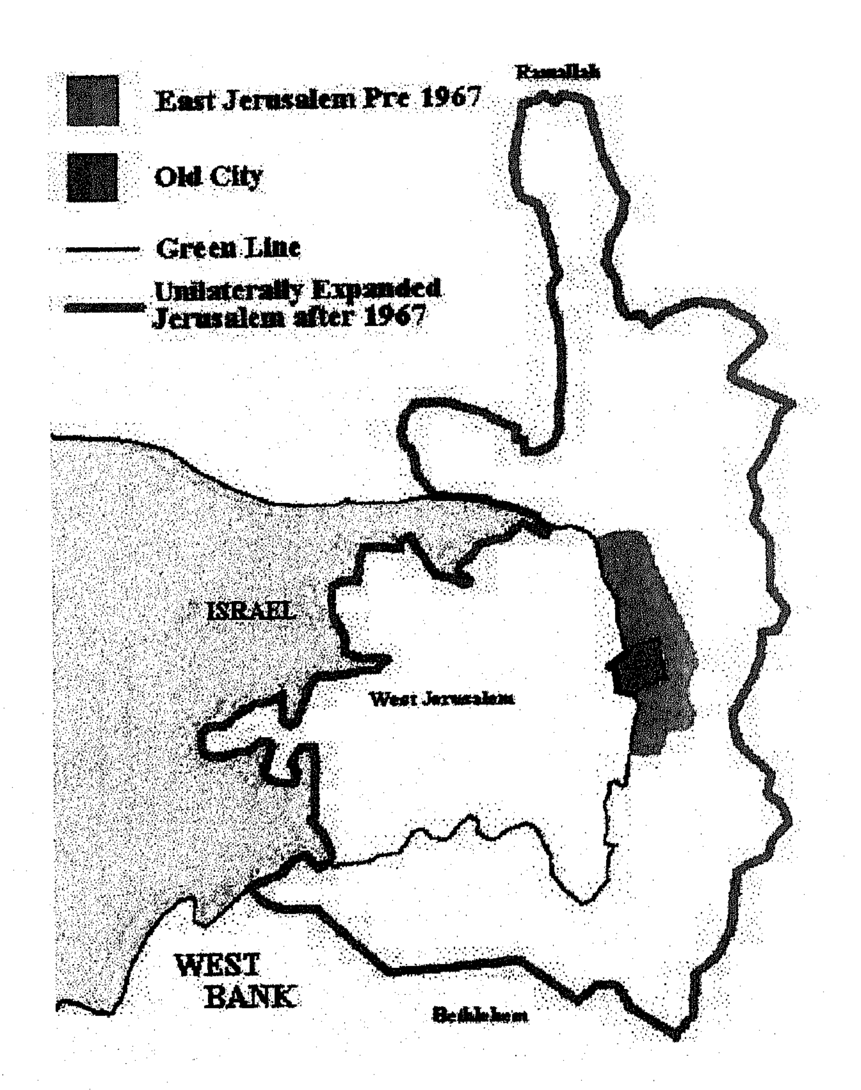
مع الاحترام،

أهارون لوزون (إمضاء)المدير

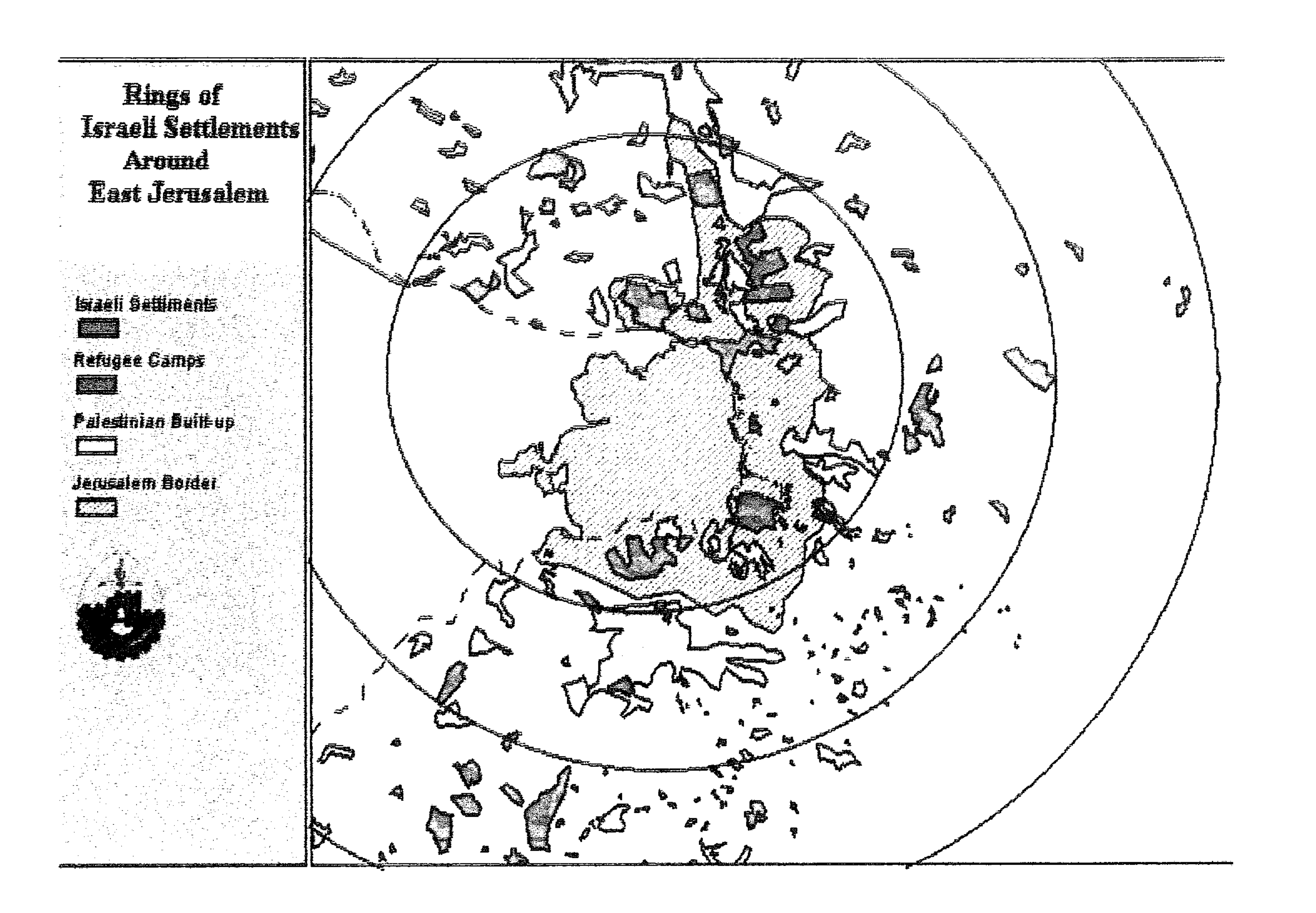
حدود مدينة القدس



خريطة رقم ١٠٤ الأمم المتحدة
نوفمبر ١٩٤٧


East Jerusalem Pre 1967
Old City
Green Line
Unilaterally Expanded Jerusalem after 1967
ISRAEL
West Jerusalem
WEST BANK




Rings of
Israeli Settlements
Around
East Jerusalem
Israeli Settlements
Refugee Camps
Palestinian Built-up
Jerusalem Border



Israeli Plans for Greater Jerusalem
Israeli Settlments
Refugee Camps
Palestinian Built-up
Jerusalem Border
Greater Jerusalem
ISRAEL
Ramallah
Bethlehem



Expansion Plan of Ma'ale Adumim Settlement

Expansion of Ma'ale Adumim

Israeli Settlements

Refugee Camps

Palestinian Built-up

Jerusalem Border

Closed Military Area

Main Roads

Secondary Roads

Greater Jerusalem

Adam

Hizma

Almon

Anata

Zi'em

E1

Ma'ale Adumim

Abu Dies

Site

Qelav

Abu Mugheir

Kfar Adumim

Alon

Mishor Adumim





Annex 5

This is the letter issued by the Israeli Ministry of Interior states the expiration resdency permit of a Jerusalamised Palestinian:

STATE OF ISRAEL
MINISTRY OF INTERIOR

Population Registry
Jerusalem East
17 Nablus Road, Jerusalem
Tel. 02- 6285406

Date:
To : (name of East Jerusalem permanent resident)
(his/ her address in Jerusalem)

Dear Sir / Mdme,
re: (name of the above person) ID number___________

Expiration of permanent residency permit

We hereby inform you that your permanent residency permit has expired according to the Law of Entry to Israel 1952 and the Entry to Israel Regulations 1947,
due to the fact that you transferred the center of your life outside of Israel.
Moreover, also the residency permit of the following family members has expired:

____

____

____

Based on the above, you are requested to return you ID card and your travel document to the office of the population registry in Jerusalem and to leave Israel.

Your sincerely,
Aharon Louzon (signed)
Director

Then the court approved the registration of the land by the name of the two societies - Kolel Khabbad and Kolel Fahlin.

In spite of this, we continued appealing and did not give up our rights to this land. The last payment to our lawyer's office - the lawyer Abraham Sokhlovski - in Tel-Aviv was made on September 19th, 1996.

Following the last developments in regard to the land, if the land was sold to Mr. Moskovich, then it should be that the deal took place through those two societies - Kolel Khabbad and Kolel Fahlin, relying on the Israeli court's decree.

3. Another portion of a $769m^2$ area was sold to Mr. Musa Zaki Al-Ayyubi and his wife Bahira.
4 A house owned by the advocate Khalil Al-Silwani is built on another portion of a $751m^2$ area, although it is still registered by the name of Ahmad Hussein Al-Ghul.
5. The remaining seven portions are owned by Ahmad Hussein Al-Ghul, numbered as follows:

   Portion No. 1, of a $768m^2$ area.

   Portion No. 4, of a $756m^2$ area.

   Portion No. 5, of a $760m^2$ area.

   Portion No. 7, of a $750m^2$ area.

   Portion No. 8, of a $750m^2$ area.

   Portion No. 9, of a $750m^2$ area.

   Portion No. 10, of a $723m^2$ area.

The remaining area is allocated for roads between the portions, connecting each portion separately with the main road.

Then came the odious occupation. Since 1969, a case was called against Ahmad Hussein Al-Ghul's inheritors by the buyers Kolel Khabbad and Kolel Fahlin. The case was extended in the Israeli court until 1984, when the Central Court issued a decree approved by the High Court to cancel the Jordanian registration and to consider the land as a disputed land.

2 On April 7th, 1955, a lawsuit was filed in the Jordanian courts through the Guardian of Enemy Properties by the name of Yodel Shammas, case No. 55/67. The first session was assigned for March 5th, 1956 and the case continued for three years. On May 5th, 1958, the court decreed to reject the case to the advantage of Ahmad Hussein Al-Ghul.

3. In 1959, another case was filed through the Guardian following the same pattern as the first. The second case, No. 59/117 was called by the name of Musa Rotetberg (another Jew). On May 22nd, 1959, the case was rejected to the advantage of Ahmad Hussein Al-Ghul and it was revealed that Musa Rotetberg is merely a fake person.

4. A third case, No. 61/372, was filed through the Guardian's lawyer by the name of Kolel Fahlin and Kolel Khabbad and the case was rejected to the advantage of Ahmad Hussein Al-Ghul.

5. A fourth case, No. 62/135, was called on December 30th, 1962 and was rejected to the advantage of Ahmad Hussein Al-Ghul. Then, it was appealed three times during 1963, whereby the appeals were rejected and the final decree was to the advantage of Ahmad Hussein Al-Ghul.

Land status: The land is divided into 16 numbered portions:

1 Six portions, numbered 11-16, from the southern side, the side of the Bandiktan Monastery, owned by Mr. Jad Khalil Michael from Ramallah.

2. Another portion of a 745m² area was sold to Mr. Daoud Al-Bitar and his wife Tarab Al-'Amad.

Annex 4

The text of a letter issued by the Palestinian family who own the land in Ras Al-'Amud/Silwan, on which Israel intents to establish a Jewish settlement, explaining the history of this land:

Land location: Silwan - Ras Al-'Amud, coupon 119, called Karm 'Ayyash or Karm 'Adileh, basin No. 7 according to the old classification, or basin 29989, portion 96 according to the current classification.

Land area: 13,809 m^2. The land is owned by and under the discretion of Ahmad Hussein Al-Ghul from Silwan and previously his father Hussein Al-Ghul.

Land boundaries:

North: Mohammed 'Abdulla Sha'ban and Abu Al-Su'ud family

South: Bandiktan Monastery and Haj Mohammed Khalil 'Adileh.

East: Bethlehem road.

West: Road.

1. The land was registered in the Land Registry (Tabo) under the name of Ahmad Hussein Al-Ghul in November 22nd, 1951.

Annex 3

The Fourth Geneva Convention August 12,1949 (Exerpts)

Article 4 : Definition of protected persons

Persons protected by the Convention are those who, at a given moment and in any manner whatsoever, find themselves, in case of a conflict or occupation, in the hands of a Party to the conflict of Occupying Power of which they are not nationals.

Article 47: Inviolability of rights

Protected persons who are in occupied territory shall not be deprived, in any manner whatsoever, of the benefits of the present Convention by any change introduced, as the result of the occupation of a territory, into the institutions or government of the said territory, nor by any agreement concluded between the authorities of the occupied territory.

Article 49: Deportations, transfers, evacuations

Individual or mass forcible transfers, as well as deportations of protected persons from occupied territory to the territory of the Occupying Power or to that of any other country, occupied or not, are prohibited, regardless of their motive. The Occupying Power shall not deport or transfer parts of its own civilian population into the territory it occupies.

4. Security measures.
5. Legislative organization.
6. Administration of justice.
7. Economic union and economic regime.
8. Freedom of transit and visit; control of residents.
9. Relations with the Arab and Jewish.
10. Official languages.
11. Citizenship.
12. Freedoms of citizens

Annex 2

U.N. General Assembly Resolution 181 (excerpts) Nov.29,1947

Part III: City of Jerusalem

A. SPECIAL REGIME

The City of Jerusalem shall be established as a corpus separatum under a special international regime and shall be administered by the United Nations. The Trusteeship Council shall be designated to discharge the responsibilities of the Administering Authority on behalf of the United Nations.

B. BOUNDARIES OF THE CITY

The City of Jerusalem shall include the present municipality of Jerusalem plus the surrounding villages and towns, the most Easter of which shall be Abu Dis; the most southern, Bethlehem; the western Ein Karim (including also the built-up area of Motsa); and the most northern , Shu'fat.

C. STATUS OF THE CITY

The Trusteeship Council shall within five months of the approval of the present plan, elaborate and approve a detailed Statute of the City which shall contain inter alia the substance of the following provisions:

1. Government machinery; special objectives.
2. Governor and administrative staff.
3. Local autonomy.

concentrations of Palestinian refugees, where it heard witnesses who had recently left or had been expelled from the occupied territories. In recent years, the Special Committee has tended to rely increasingly upon news dispatches appearing in the Israeli press and in that of other countries, and upon policy statements issued by Israeli officials and leaders; and has repeatedly called upon the General Assembly to find an alternative arrangement whereby a first-hand investigation could be undertaken within the occupied territories. The General Assembly has not found such an arrangement, but has deplored the continued refusal of Israel to allow the Special Committee access to those territories and condemned its refusal to permit persons from the territories to appear as witnesses before the Special committee.

The secretariat of the committee is provided by the Centre for Human Rights.

The death of the President of the General Assembly before he had appointed the members of the Special Committee delayed the work of the Committee for some time. In view of this delay, the commission on Human Rights set up, in 1969, a special working group of experts which visited several countries in the Middle East, heard witnesses and collected written information, and submitted a report to the Commission in 1970. The Commission noted Israel's refusal to cooperate with this working group, endorsed the group's conclusions concerning the applicability of the Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War in the territories militarily occupied by Israel, and condemned Israel's refusal to apply the provisions of that Convention.

Members of the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories were appointed under an alliterative procedure by which a Vice- President of the General Assembly, from the same geographical area as the President, discharged the responsibility which had been assigned to the President by the Assembly. The establishment of the Special Committee was objected to by Israel, which attacked the legality of the procedure adopted in setting it up, questioned its competence and impartiality, and maintained that the resolution by which it had been established prejudged Israel's conduct by its reference to "violations".

The special Committee requested Israel's cooperation in allowing it to carry out on -the- spot investigations of a number of allegations, including charges of ill-treatment of detainees inside the occupied territories. The Government of Israel refused such cooperation, and the Special Committee therefore visited countries having borders with Israel and those having

Annexes

Annex 1

Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Palestinian People and Other Arabs of the Occupied Territories.

108. In its resolution 2443 (XXIII) of 19 December 1968, the General Assembly, mindful of the principle embodied in the Universal Declaration of Human Rights regarding the right of everyone to return to his country and of the provisions of the Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War of 12 August 1949, decided to establish the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories, to be composed of three Member States appointed by the the President of the Assembly. On 8 December 1989, the name of the Special Committee was changed by the General Assembly in its resolution 44/48A to Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Palestinian People and Other Arabs of the Occupied Territories.

The Government of Israel was requested to receive the Special Committee, cooperate with it and facilitate its work; and the Special Committee wad requested to report to the Secretary-General as soon as possible and whenever the need arose thereafter.

Conclusion

The Israeli practices affecting the human rights of Palestinians represent an integral part of the policy of ethnic cleansing, aimed at the following:

- Enforcing a geographic reality of separating Jerusalem from the rest of the occupied territories and a demographic reality of Judiazing the population of the city.

- Enforcing a reality of Jewish numerical advantage, by increasing the proportion of Jews in the city to surpass the proportion of the Arabs.

- Abolishing the peace process, along with the Israeli intentional neglect of the Declaration of Principles and the signed accords, whereby Israel accepted to consider the status of Jerusalem a main issue for the negotiations on the final settlement..

3. Ceasing approvals on applications for Palestinian family reunification, especially applications concerning spouses, and rejecting the registration of children born to Jerusalemite mothers, on the pretext that their fathers do not carry Jerusalem identity cards. Some reports published by legal institutions indicate that the Israeli Ministry of Interior has denied registering more than 10,000 Palestinian children, who then face expulsion upon reaching the age when they should obtain an identity card, i.e. 16 years.

4. Continuing excavation works and digging tunnels around the Holy Moslem spots, ignoring religious values and emotions of the Moslems.

---

value added tax, Arnona tax, property tax and social security fees, without any consideration of the stagnation dominating the commercial markets of the city. This state of stagnation is itself a result of the repressive measures, such as the closure and restricting the free movement of foreign tourists in the Arabic markets, as the Israeli tourist guides limit the tourist tours within West Jerusalem and only the Jewish Quarter of East Jerusalem. The limited material potential and the low standards of living make the Arab residents unable to pay these heavy taxes. The Israeli authorities claim that the level of taxes is equal for both the Arab residents and the Jewish population of West Jerusalem, as they claim Jerusalem a 'unified' city and that the Israeli fiscal, economic and commercial laws should apply equally on the Arab and Jewish residents, in spite of the apparent discrepancy in service provision between the eastern and western parts of the city.

CHAPTER FOUR

Other Violations

This report has addressed only part of the Israeli violation of human rights of Palestinians in Jerusalem. Other violations not addressed by this report include:

1. Closure of cultural, educational, and professional institutions in Jerusalem without providing explanations, or claiming that the closure is due to their link with the Palestinian National Authority structures, although these institutions existed prior to the Palestinian Authority and some were established even prior to the Israeli occupation itself.

2. Heavy taxes imposed on houses and shops in Jerusalem, in particular the Arnona tax.[18]

---

[18] The Israeli authorities impose heavy taxes on the Arab owners of commercial establishments and hotels in Jerusalem, such as income tax,

Finally, the Jewish construction plan in Ras Al-'Amud still needs the signature of the Israeli Prime Minister or another Israeli Minister in order for the work to commence.

practiced by the Israeli authorities against Arabs in Jerusalem in all aspects:

- The Arab plan carries the number 2668 in the Organization and Construction Department, while the Jewish plan carries the number 4689 and represents a modification of the structural plan No A.M./9.
- The area of Ras Al-'Amud neighborhood on the lands of Silwan village/Jerusalem is 1600 dunums, while the area of the planned Jewish settlement is 14 dunums.
- The population of Ras Al-'Amud neighborhood is 11,000, all of whom are Arabs.
- The number of housing units in the rejected Arab plan is 560, on an area of 1600 dunums, while the number of the Jewish units is 132, on an area of 14 dunums only.
- The proportion of construction in the rejected Arab plan is 25% of the area, averaging two stories per building, while the proportion for the Jewish construction will be 115% of the land area, averaging up to seven stories.

It should be noted that this neighborhood is the first Jewish one that the Israeli government seeks to establish in the midst of an Arab neighborhood. This action will increase the tension between Arabs and Jews. In addition, it will divide the Arab neighborhood into two parts, affecting communication and accessibility between them.

explanation provided for the delay. In later stages, the approval of this plan was offered to the neighborhood residents, pending Arab acceptance of establishing a Jewish settlement on the lands of the neighborhood in concern.

The neighborhood residents became aware of a plan to establish a Jewish settlement in the midst of this Arab neighborhood on an area of 14 dunums, for which possession is disputed in the Israeli courts between their legitimate owners, Al-Ghul family, and some Jews who claim ownership of this land.[17]

Therefore, the neighborhood residents submitted an objection to the District Court in the Israeli Ministry of Interior and the discussion of the case was assigned for January 6th, 1996. However, this court did not pay attention to the objections raised by the Arab residents and their lawyers and endorsed the Jewish settlement plan, ignoring the dispute in regard to the land possession and ignoring the rejected Arab plan for construction in the neighborhood.

Comparison between the Arab plan for construction in Ras Al-'Amud neighborhood and the plan to establish a Jewish settlement in it:

The following information concerning the two construction plans in Ras Al-'Amud neighborhood reveals the racial discrimination

---

[17] See Annex 4: An explanation of the history of the land in Ras Al-'Amud, on which Israel wants to establish the Jewish settlement.

- On September 17th, 1996, a house was demolished in the Old City.
- On May 28th, 1997, a house wasa demolished in Silwan.

This is in addition to 137 houses in Jerusalem threatened with demolition, according to numbers provided by a local committee that provides assistance to the afflicted Jerusalemite families.[15]

Contradictions appeared as the District Committee made the decision to establish a Jewish neighborhood in midst of the Arab neighborhood of Ras Al-'Amud [16]

There was a structural plan to build new houses for the Arab residents in the neighborhood of Ras Al-'Amud on the lands of Silwan in Jerusalem. This plan, numbered 2668, was submitted in 1991 to the District Committee of the Israeli Ministry of Interior (the committee that should approve construction plans); however, this plan was not approved until now, with no

---

[15] Afflicted Families Committee is a local committee formed by families affected by the Israeli policies in regard to demolishing Palestinian houses in Jerusalem. It works on documenting cases of houses threatened with demolition and provides legal and social assistance to their owners.

[16] Refer to a report prepared by the advocate Ahmad Rwaidy, regarding the construction plan in Ras Al-'Amud on the lands of Silwan in Jerusalem and the Israeli determination to establish a Jewish settlement on the lands of this neighborhood.

by Betselem[13] in 1995, no single housing unit was allocated to Palestinians from the 38500 housing units built in East Jerusalem on lands confiscated from their Arab owners.

At the same time, the Israeli authorities have demolished 144 houses in the period from December 1987 to mid September 1996, according to a report published by the Palestinian Information Center for Human Rights.[14] In addition, other houses have been demolished at later dates, on the pretext of unlicensed building. This is despite the fact that we have never heard about demolishing an Israeli house, either in East or West

Jerusalem. **This report also indicates the following**:

- On August 13th, 1996, two houses were demolished by the Israeli authorities in Al-'Eisawiyeh village of Jerusalem.
- On August 15th, 1996, a house was demolished in Sur-Baher.
- On August 20th, 1996, a house was demolished in Wad Qaddum.
- On August 27th, 1996, the premises of Burj Al-Laqlaq charitable society in the Old City of Jerusalem were demolished. This building was used to serve people with special needs (disabilities).

---

[13] Betselem is an Israeli law center that focuses on the issues of human rights violations in Israel and the occupied territories. It has published many reports in this regard.

[14] Palestinian Information Center for Human Rights is a Palestinian law center based in Jerusalem. Within the center's activities in monitoring human rights violations, it focuses on cases of house demolition and keeps a special record of this issue.

2. Prohibition of Arab construction in Jerusalem

The structural arrangement and demolition of Arab houses:

The restriction on Arab construction in Jerusalem and the intensification of Jewish settlements continues by the following means:

1. Adopting the structural planning for construction by the successive Israeli governments; by which the majority of lands in Jerusalem were declared as green or historical lands, where construction is prohibited. These lands are then confiscated in order to establish Jewish settlements, as the case with Abu Ghneim mountain.
2. Prohibiting Arabs from expanding their construction vertically; the limited building licenses given to Arabs allow them to build two stories only, while the Jews are allowed to build eight stories.
3. Employing numerous obstacles and charging large fees on applications for a license to build in areas where construction is allowed, thus pushing Arab Jerusalemites to build without obtaining a license and risking large fines afterwards.

Figures indicate that 88% of total housing units built in Jerusalem were built in Jewish neighborhoods, while only 12% were built in Arab neighborhoods. In addition, according to a report published

objected to this plan in the court, however, the court has not yet made its judgment.

4. Establishing Jewish settlement neighborhoods in the midst of Arab neighborhoods; such as the Jewish neighborhood planned by the Israeli government in Ras Al-'Amud in Jerusalem.

It is relevant to note that having such Jewish settlements or confiscated houses in the midst of Arab neighborhoods is creating constant conflicts between the Arabs and the Jews.

Additionally, the constant military presence, in the form of checkpoints and armed guards near these houses, affects the daily living of the Arabs.

An example of such actions is the attempt to seize a house and land in Wadi Hilwa of Silwan village. This property consists of 750 m^2 of land and a house of three bedrooms, a kitchen, a bathroom, and two stores. El'ad Jewish society attempted to seize the property in 1996, claiming that it had bought it from its owners. However, Mrs. Munira Siam, one of the owners of this property, disputed the legality of some of her brothers selling the property. When the Palestinian Society for the Protection of Human Rights and Environment disputed the deal in the Israeli court, it revealed that the deal was performed on the basis of a forged document, which stated that Mrs. Munira's mother had sold the property to her sons before her death.[12]

Settlement activities in and around Jerusalem took the form of a circle completely surrounding the city (the last area to complete the circle around Jerusalem is the Israeli settlement on Abu Ghneim mountain), in order to separate the Palestinian residents of Jerusalem from Palestinians in the rest of the occupied territories and leading to a geographic and demographic separation of Jerusalem from these territories.

Recently, Israel started to expand these settlements at the expense of Arab lands. The latest of these plans was to expand the settlement of Ma'ale Adomim, targeting more than 12443 dunums of land owned by five Arab villages: 'Anata, Abu Dis, Bethany, 'Eisawiyeh, and Al-Tur. This plan would expand Ma'ale Adomim to an area of 60,000 dunums. Jerusalem Center for Legal Assistance has

[12] See the Jerusalem newspaper Al-Quds, dated May 24th, 1997.

The first manifestations of the Jewish settlement activities were:

1. The expansion of the Jewish Quarter in the Old City of Jerusalem, to the detriment of Al-Magharbeh Arab neighborhood and the displacement of 5500 of its Arab residents.
2. Establishing 15 settlements, as well as 17 Jewish neighborhoods by 1996.
3. Confiscating a number of Arab houses in Jerusalem, particularly in the Old City and the nearby village of Silwan, by illegal means, including:

A: Utilizing the Law of Absentees' Properties, i.e. properties of individuals who were displaced, leaving their houses and properties behind. Although relatives of these people remained living in the houses, the Israeli authorities forced them out and transferred the possession of these houses to a special committee called "the Guardian of Absentees' Properties", which is bound by law to maintain the properties and collect their investments until their owners return. However, the possession of these properties is usually transferred, by this committee, to Israeli settler societies.

B: Buying houses from people who do not own them by counterfeit contracts and sometimes with the help of some Arab agents.

CHAPTER THREE

Promotion of the Jewish Presence in Jerusalem

1. Intensification of Jewish settling activities

Earlier in this report, we addressed the issue of the municipal boundaries of Jerusalem and Israeli plans to expand them, which are aimed at interrupting the continuity of the northern and southern parts of the West Bank and realizing the Israeli dream of a "Greater Jerusalem". Land confiscation continues inside Jerusalem itself. Up to this year, 71% of East Jerusalem area was confiscated, including 34% by a pretext of public use and 30% considered as 'green lands' that should not be used for construction.[11]

---

[11] These figures were published in the Jerusalem newspaper Al-Quds, dated July 31st, 1996, p.10.

In addition, application of Article 11 of the Entry to Israel Regulations contradicts Article 34 of the Hague Convention, which provides occupation authorities with only temporary and limited mandate necessary for general peace and order, or for security reasons required for military necessities. The occupying authority is not allowed to issue regulations, regardless of their concern, nor is it permitted to alter or amend the legislative, judicial, social, or economic conditions. If any such action is taken, the occupier should take the welfare of the occupied nation into consideration.

Israel is committed to implementing the Hague conventions of 1899 and 1907, as they represent part of the customary international law, which is considered binding and applies to all states, whether they participated in formulating it or not and whether the state existed at the time of the formulation of its principles or not. This was ratified by the Israeli High Court of Justice in its decree passed in 1979 concerning the settlement of Rojeeb (Alon Moreh), as it stated: 'The customary international law is a part of the local Israeli law."

It also decreed within the same judgment that the military administration of "Judea and Samaria" is bound by the Hague Convention, as it is part of the customary international law (amended by No 79/390).

Adding to all of the above, the Israeli measures conflict with the right to freedom of movement and travel and the right to residence. Furthermore, such measures of racial discrimination applied against Arab citizens totally contradict the stipulations of international conventions.

According to the provisions of Article 6 of the Fourth Geneva Convention, the occupied territories, including Jerusalem, should enjoy protection provided by the provisions of this convention, which stipulates:

> "The present convention shall apply from the outset of any conflict or occupation mentioned in Article 2. In the territory of parties to the conflict, the application of the present convention shall cease one year after the general close of military operations; however, the Occupying Power (Israel) shall be bound, for the duration of the occupation, to the extent that such power exercises the functions of government in such territory, by the provisions of the following articles of the present convention: 1 to 12, 27, 29 to 34, 47, 49, 51, 52, 53, 59, 61 to 77, 143."

Israel cannot justify its measures in any way on the pretext of annexing the city, as this measure itself conflicts with the contents of Article 47 of the Fourth Geneva Convention, which stipulates:

> "Protected persons in the occupied territory shall not be deprived in any case or in any manner whatsoever, of the benefits of the present convention by any change introduced by any agreement concluded between the authorities of the occupied territory and the occupying power, nor by any annexation by the latter of the whole or part of the occupied territory."

to leave the country, along with the children not registered on the mother's identity card.

If he leaves the country, his wife won't be able to join him, since this will mean that the "center of her life" has moved and her identity card will be withdrawn.

Position of International Law Concerning Identity Cards Withdrawal

In spite of addressing the international position concerning the Israeli annexation of Jerusalem earlier in this report, it seems worthy to reveal the position in international law concerning the issue of identity card withdrawal, in view of the importance of this issue to basic human rights to residency and the relevant basic freedoms.

Israeli authorities have no right to apply the Law of Entry to Israel on Palestinians living in Jerusalem, nor to deny thousands of Arab citizens their right to reside there, as the general provisions of international law do not recognize the legitimacy of such a law or the legitimacy of measures built upon it.

Jerusalem is an integral part of the Palestinian lands occupied after the war of 1967 by armed military force. Therefore, the provisions of the Geneva Convention of 1949 should be applied to all these lands, since Israel ratified this convention on July 6th, 1951.

Faten applied for a family reunification to the Israeli Ministry of Interior and submitted the required verification demanded by the Ministry (mentioned previously).

To date, the Ministry of Interior has not responded to the application. In the case of the closure of Jerusalem, the wife has to stay in Jerusalem, while the husband has to move to live with his relatives in Bethlehem, since he is not allowed to get a permit to enter Jerusalem, according to the new Israeli measures. If Mrs. Faten moves to Bethlehem to join her husband, her identity card may be withdrawn.

The case of Fatima and her husband Jamal

This lady is from Sur Baher - Jerusalem. She was born in Jerusalem and carries a Jerusalem identity card. In 1977 she was married to Mr. Jamal A., who is a refugee living in Jordan. They have six children, three of whom are registered on their mother's identity card, while the others are not (children registered can get a Jerusalem identity card upon reaching the age of 16, while those not registered have to leave the country).

Mrs. Fatima applied to the Israeli Ministry of Interior for family reunification several times, in 1977, 1983, 1986, and 1992. However, the application was not approved. During the last two years, the husband has been living in Jerusalem with his family after obtaining a visitor's permit that has been renewed several times.

When applying to renew the visitor's permit early this year, the Ministry of Interior rejected the application and told the husband

"Pursuant to the alleviation of the military closure, it has been decided that mere marriage to an Israeli person does not form a basis for granting permits to exit from the "West Bank and Gaza Strip" into Israel. As to the claim concerning the sanctity of marital life, no one has prevented the conservation of this sanctity in the "West bank and Gaza Strip." From now on, no permits will be issued for exit from the "West Bank and Gaza Strip" into Israel for those who have applied for family reunification. The permit will only be issued pursuant to approval of the application, as an interim procedure before granting permanent residency."

This means that, since the husband is not allowed to join his wife and live with her in Jerusalem, the family is forced to seek residence in the West Bank or Gaza Strip, thus putting the wife at risk of having her Jerusalem identity card withdrawn and her residency canceled, on the pretext that the "center of her life" has moved outside the city.

This also means rejecting any application for family reunification submitted by a husband or a wife, since the basic condition for approval of such applications is residency and work in Jerusalem.

The case of Faten and her husband Abdul-Wahhab

Mrs. Faten carries a Jerusalem identity card and since 1994 has been married to Mr. Abdul-Wahhab, who lives in Bethlehem and carries a West Bank identity card. Since their marriage, the husband moved to live with his wife in Jerusalem and both of them worked in the city. Immediately after the marriage, Mrs.

Palestinian newspaper Al-Ayyam on May 5th, 1997. The Ministry of Interior spokesperson Tova Alenson reported that it has withdrawn the identity cards from 358 Jerusalemites since the beginning of this year, in addition to 689 Jerusalemites during the past year and that the status of another 402 people are being examined, thus putting them at risk of losing their right to residency.

New Measures Towards the Jerusalemite Couples

We would like to draw attention to the fact that spouses, married to individuals from outside Jerusalem, were the first victims of the new Israeli policy concerning the withdrawal of Jerusalemite identity cards.

Since the latest closure which began in February 1996, the Israeli authorities did not allow any husband carrying a West Bank or Gaza identity card, married to a wife carrying a Jerusalem identity card, to get a permit in order to meet with their wives in Jerusalem; although the previous practice allowed granting such permits to a person married to a woman from Jerusalem.

When a lawyer questioned this issue in order to reveal the new policy, explaining that such a policy will hurt the sanctity of marital life and restrict the freedom of movement, the Israeli response, issued by the Bureau of Justice in the West Bank, was the following:

Jordan, to a question on the issue of identity card withdrawal, that they were withdrawing counterfeit identity cards only.

Lack of open declaration of this policy indicates the weak political and legal position upon which Israel depends.[10] Adopting Order 11 of 1974 as a basis for this policy is extremely weak from the legal point of view, since it can be easily contested and appealed in the Israeli High Court of Justice. However, experience with this court's rulings indicates that it ratifies most of the discriminatory measures taken by the Israeli government, thus appearing as a political court rather than a legal one. In addition, precedent decisions made by this court make appealing to it on these issues a perilous course.

Decisions by the Israeli High Court of Justice have reinforced the employment of this policy by adding a new legal status: the so-called "center of life" indicated in the previously mentioned Article 11 of the Entry to Israel Regulations. This was evident in the court's decision No. 96/8827 of March 23rd, 1997, concerning the Jerusalemite Sahar 'Umariyeh and the decision No. 96/7952 on the case of Fares Al-Bustani.

However, the Israeli Ministry of Interior itself declared its measure of withdrawing Jerusalemite identity cards and expelling former residents through a news release published in the

[10] This position is derived from the international rejection of the Israeli Annexation of Jerusalem, implying that Israel cannot apply its internal laws. In addition to this, the Oslo Accord signed by PLO and Israel, obliges both parties to maintain the current situation in Jerusalem until the forthcoming negotiations on the final settlement.

This policy initially targeted Jerusalemites living abroad, who are trapped when returning via border reentry points and referred to the Ministry of Interior, where their identity cards are withdrawn on the pretext that their "center of life" is no longer in Jerusalem. Adding to the difficulty of their situation, they are naturally unable to provide the above mentioned list of documents to prove residency in Jerusalem.

This policy has now started to affect Jerusalemites living outside the municipal boundaries of Jerusalem. The Israeli authorities have initiated sudden raids on some villages and neighborhoods around Jerusalem in order to confiscate identity cards of Jerusalemites residing in these areas, on the pretext that their "center of life" is outside the city. **This measure may be extended to affect about 50-60 thousand Jerusalemites impelled by Israel, as discussed previously, to live outside the municipal boundaries of Jerusalem.**

But why has the Ministry of Interior still not declared this policy officially? Why has it not published any instructions, prior to implementing the policy on Jerusalemites, to allow them an opportunity to settle their matters accordingly?

It is relevant to note that the Ministry of Interior, for a long time, did not declare this policy officially, either by publishing it in response to comments from local journalists who queried the issue, or to queries raised by some Israeli Knesset members to the Israeli Minister of Interior. On the contrary, the denial of the existence of such a policy even included the Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu, who responded, on a visit to

Why the delay in implementing Order 11 of 1974 until now?

Postponing the discussion of the issue of Jerusalem, according to the Oslo Accord signed by the PLO and Israel and transferring the discussion of the refugee issue to the joint committee formed by Jordan, Egypt, Israel and Palestine, gave Israel the opportunity to find provisions from within its arsenal of occupation laws to realize its policy of evacuating Arab residents from Jerusalem.

The Israeli measures, mentioned earlier in this report, have impelled the Palestinians to live outside the municipal boundaries. In addition, Israel has allowed these residents to travel and return using the departure permits mentioned previously. This has pushed them into a trap, by adding the expression **"center of life"** to Order 11, as a basis for Jerusalemites to retain their residency status.

It therefore became obligatory for each applicant for any document from the Bureau of the Ministry of Interior in East Jerusalem, irrespective to the purpose of the application, <u>to present verification of residency in Jerusalem</u> (a long list of documents, including receipts for paying the Arnona tax, water and electricity bills, children vaccination records in Jerusalem facilities, enrollment records for the children in Jerusalem schools, etc.) In the case where these documents do not meet the approval or convictions of the Ministry of Interior, there is a risk that the Jerusalemite identity card is confiscated and the residency status is canceled.

The case of Majed Mujahed

Mr. Mujahed is from the village of Kufr-Aqab, north of Jerusalem. He is married and a father of six sons. In 1984 he traveled to the United States, lived there two years, then came back to reside in Jerusalem until 1990. He left again for the United States, seeking treatment for a renal disease. He had a kidney transplant in 1994 and stayed for a second transplant the next year. The Israeli Ministry of Interior withdrew his identity card and canceled his residency in Jerusalem with his family, claiming that he had been residing outside of Jerusalem for more than seven consecutive years. At the time his residency was canceled, he possessed a valid departure permit issued by the Ministry of Interior.

The case of Daoud Kuttab

Mr. Kuttab is a journalist residing and working in Jerusalem and carrying a Jerusalem identity card. In 1973 he was granted American citizenship after living in the United States for a certain period of time. He has been moving between Jerusalem and the States for a number of years, using his American passport and a return visa issued by the Ministry of Interior. Early in 1997, while attending the Ministry for a return visa as usual, he was unexpectedly asked by the official there to choose between keeping his Jerusalem identity card or the American citizenship. His application for a return visa was rejected. Currently, he is unable to leave the country, since he won't be able to return to his homeland.

The case of Mubarak Awad [9]

Mr. Awad was born in Jerusalem in 1943. He was included in the Israeli census and considered a permanent resident in Israel. In 1970 he went to the United States for the purpose of education and obtained the BA degree in 1973, the MA degree in 1978 and the PHD degree in 1982. In 1987, Mr. Awad applied to the Israeli Ministry of Interior for renewal of his identity card. The Ministry rejected his application claiming that he was no longer residing in Israel. Mr. Awad was then forced to enter Jerusalem with an Israeli tourist visa and applied to extend the visa for six months, but his request was rejected and he was informed by the Ministry that he had to leave the country before his visa expired, i.e. before November 20th, 1987. On May 5th, 1988, the Ministry issued an order to expel him from the country, following which he was arrested and expelled.

The case of Akram Marar

Mr. Marar resides in Al-Tur neighborhood of Jerusalem. He was born in Jerusalem and carries a Jerusalemite identity card. Since 1987 he has been moving back and forth between Jerusalem and Amman-Jordan. On his return to the country in March 1996, the Israeli authorities referred him to the Ministry of Interior in order to renew his identity card. The Ministry withdrew his identity card and he was told to leave the country within two weeks.

---

[9] For more information on the case of Mubarak Awad and the High Court decision refer to: Crystal. N., Palestinians of Jerusalem and the Danger of Silent Eviction. Alternative Information Center.

pending the availability of a large number of documents required by the Ministry of Interior.

Conditions driving Jerusalemites to reside outside the Municipal boundaries

- Confiscation of Arab land in the city.
- Inability to build within the boundaries, considering the Israeli restrictions on plans for building in East Jerusalem, by rendering most of the available land as "green" zones or land for public use. In addition to demolishing houses built without obtaining the required license.
- Lack of basic municipal service, since data indicate that only 2% of the municipality's budget was invested in the infrastructure of East Jerusalem, while the municipality levies massive sums from Arab citizens.[8]
- Marriage to persons from outside of Jerusalem and refusal of applications for family reunification or delay of response to such applications, along with refusal to grant permits for residence with the spouse in Jerusalem, forcing these couples to reside outside the city.
- The Israeli policy of encouraging Jerusalemites to build in the direction of Ramallah and Al-Bireh, especially in Al-Ram, Dahiet Al-Barid, Umm Al-Sharayet, Samiramis and other neighborhoods.

[8] See a report published by the Israeli newspaper Ha'aretz on May 4th, 1994.

unification of Palestinian families, refuse to register children born to Jerusalemite mothers, along with other measures serving its policy of evacuating the city of its Arab residents.

Important notes relevant to the essence of withdrawing Jerusalemites identity cards

It is known that a Jerusalemite who wants to go abroad has to obtain a departure permit valid for three years. That is, the person who leaves the city utilizing such a permit has to return within three years of departure and is permitted to renew it for another three year period. In case he/she does not return during this period, he/she will lose the right to residency. Those who leave by an Israeli travel document (Laissez Passé) have to return within a year of their departure, but can renew the document for a further year.

This is the policy applied by the Israeli Ministry of Interior regarding those traveling abroad. It was declared by the Ministry of Interior's spokesperson in March 1994 in an interview with the Jerusalem An-nahar Newspaper, that **"her Ministry will withdraw the identity cards of those who were residing outside the city for seven consecutive years."**

In addition to that, the Ministry of Interior's policy, until mid 1995, considered the possibility of dealing with Palestinian reunification applications and registering children born to Jerusalemite mothers married to persons from outside Jerusalem

Canceling Permanent Residency By Order No 11 of 1974

As mentioned previously, the Law of Entry to Israel is utilized to define the right of residency for Palestinian residents of East Jerusalem. These regulations indicate the following cases as the basis for loss of right to residency (refer to Article 11 of the Law of Entry to Israel):

1. If the Minister of Interior places any condition on the right of residency that is inapplicable.
2. If there is any alteration, by an unauthorized person, in the travel document according to which the permanent residency was granted.
3. If the person who possesses the right to permanent residency leaves Israel and settles abroad.

Moving to settle in another state outside Israel is applicable in the following 3 cases (refer to Article 11(A) of the Entry to Israel Regulations of 1974):

- Living outside Israel for more than 7 years.
- Becoming a permanent citizen of another country.
- Applying for citizenship in another country.

Utilizing these laws, as well as other directives issued by the Israeli Ministry of Interior, Israel started to withdraw Jerusalemite identity cards, suspend applications for re-

This was accompanied by the creation of a special bureau connected to the Israeli Ministry of Interior in East Jerusalem to follow up matters of residency pertinent to Arabs in the city. This bureau has been and is still used by the successive Israeli governments as a tool for implementing policies of Judiazing the city demographically and geographically.

The problem of Palestinian citizenship in Jerusalem stems from the Israeli interpretation of a Jerusalemite, clearly evident through the implementation of the Law of Permanent Residency of 1952 and its amendments in 1974. Israel considers Palestinian residents in Jerusalem as mere residents in the State of Israel not citizens; thus, they have no rights as citizens, but have to shoulder the commitments of residency.

We can sense this view towards Palestinians in Jerusalem in the decisions of the Israeli High Court of Justice. The most prominent of these decisions was No. 88/282 concerning the appeal submitted by Mr. Mubarak Awad, who had the right to residency according to the Israeli interpretation; however, the court decided to expatriate him, whereby the judge noted in his decision that **"permanent residency is granted to East Jerusalemites in exactly the same manner as given to any foreigner."**

After signing the Oslo accord in 1993, intensified Israeli efforts were made to establish further settlements in "Greater Jerusalem", the latest of which was ratifying plans to establish an Israeli settlement in Abu Ghneim, as well as the attempt to add to the number of Jewish residents in those settlements. The apparent aim of this policy is to make the number of Jewish residents in East Jerusalem surpass the number of Arab residents, in a manner that would eventually affect the future political settlement concerning Jerusalem.

It is also relevant to note that Israel intends to annex new neighborhoods to Jerusalem, especially from the south towards Bethlehem and Beit Jala, within a policy aimed at adding new neighborhoods with no or few Arab residents. Simultaneously, this policy has encouraged the Arab Jerusalemites to build north of the city, towards Ramallah, in Al-Ram, Dahiet-Al-Barid, Samiramis and others, in order to say today that residents of these areas are living outside the boundaries of the Jerusalem municipality (a criterion defining a Jerusalemite in the Israeli Ministry of Interior).

Withdrawal of Jerusalemites Identity Cards

Following the Israeli occupation of East Jerusalem in 1967, the Israeli authorities took expedient measures to carry out a census of Arab residents living in the city, in order to determine the number of residents with the right to live in Jerusalem. Thousands of Palestinians were denied this right, not only because they were displaced as a result of the 1967 war, but also because they were out of the city, for various reasons, during the census.

tipping the demographic balance to their own advantage and increasing the numerical proportion of Jewish residents in the eastern part of the city. The Israeli policy of geographic Judaization of East Jerusalem has been implemented by means of land confiscation, settlement building and seizure of Arab houses, among others.

The territory of Jerusalem and the Israeli Annexation

In order to comprehend the essence of the Israeli measures regarding Palestinian residency and citizenship status in Jerusalem, it is relevant to clarify the Israeli attempts to expand the boundaries of the city. Israel was never satisfied with the area of Jerusalem that was annexed following the war of 1967.[6] It continued to expand this area, according to its plans for a so-called "Greater Jerusalem", by annexing 28 Arab villages and neighborhoods from towns of Al-Bireh, Bethlehem, and Beit Jala, increasing the area of Jerusalem city to 70.5 km². Thus, Jerusalem came to represent an area of 27-28% of the West Bank, according to the International Coordinating Committee for Non-Governmental Organizations on the Question of Palestine in its 1993 report on the occupied East Jerusalem.[7]

---

[6] The Israeli occupation of the western part of the city in 1948 devoured about 16000 dunums of land, which constitute 85% of the city area. About 2000 dunums (11%) were subjected to Jordanian control, and the remaining 900 dunums (4%) were declared as a 'no-man's land' and housed the United Nations' headquarters.

[7] See: Rwaidy A., Citizenship Rights and the Policy of Silent evacuation of the Palestinians from Jerusalem, in The Right of the Palestinian to Reside in Jerusalem, a report on a seminar published by the Palestinian Ministry of Information, No. 14, p.8.

2. Prohibiting Palestinians from residing in their home city and using different pretexts to withdraw identity cards from the Arab Jerusalemites (Ethnic Cleansing in Jerusalem)[5]

Since 1948 the Israeli occupation has sought to fragment Palestinians living in Palestine into three groups (apart from refugees), creating a different legal status for each of them, concerning their citizenship status:

First: Palestinians living inside the green line in Palestine since 1948.

Second: Palestinians living under military occupation in the West Bank and Gaza Strip.

Third: Palestinians living in East Jerusalem.

Following the Oslo Accord signed in 1993, another group was added, representing Palestinians living within the Palestinian National Authority areas.

The group of most concern to us, in regard to the issue of identity card withdrawal, are Palestinians residing in Jerusalem. The Israeli occupation authorities rushed to take advantage of the issue of residency and citizenship in Jerusalem with the aim of

---

[5] See: Rwaidy Ahmad, Ethnic Cleansing in Jerusalem: The Case of Identity Card Loss, The Independent Palestinian Commission for Citizens Rights, January 1997, in Arabic and English.

health, educational, cultural, media, and other facilities. This situation has resulted in depriving those individuals and their families from their livelihood on the one hand and hampering the performance of the facilities, even closing some of them, on the other.

. Ceasing sports activities in Jerusalem, since Palestinian sports teams are not allowed to reach Jerusalem and play with its sports teams. This situation has affected the level of performance of the sports clubs of Jerusalem, resulting in severe social consequences.

The closure of Jerusalem is not only affecting the lives of the Palestinians directly, by restricting their movement in their homeland, but has also led to the creation of the other type of Israeli violation in this regard, namely the issue of Jerusalem identity card withdrawal. Thus, we should view this closure through a legal perspective, rather a security perspective as Israel claims, since the actual aim of the closure is the annexation of Jerusalem.

the entry of Palestinians, from the West Bank and Gaza Strip, to Jerusalem almost impossible. Those few people who are allowed to enter the city, must pass through lengthy and complex procedures, rendering the acquisition of the necessary entry permit almost impossible.

The closure has resulted in the following:

1. Halting the Arab economy in Jerusalem, which depends totally on Palestinian citizens from the West Bank, particularly from areas surrounding Jerusalem, such as: Bethany, Abu Dis, Al-Ram, Ramallah, and Bethlehem.

2 Restraining Moslems and Christians from practicing their religious rites in the different places of worship in Jerusalem, particularly Al Aqsa Mosque, the Dome of the Rock, the Church of Holy Sepulchre and other places of worship in the city.

3. Prohibiting residents of West Bank from visiting their relatives in Jerusalem.

. Affecting the medical facilities and denying the residents of the West Bank and Gaza Strip access to medical services provided by these facilities, which are the most developed and specialized, compared to other Palestinian hospitals. These facilities include Al-Maqassed Charitable Hospital, Augusta Victoria Hospital, which provides almost free services to Palestinian refugees and St. John Ophthalmic Hospital, the only specialized ophthalmic hospital in the West Bank and Gaza Strip.

5 Restraining employees of Jerusalem facilities from outside the city from reaching their work places, including employees of

CHAPTER TWO

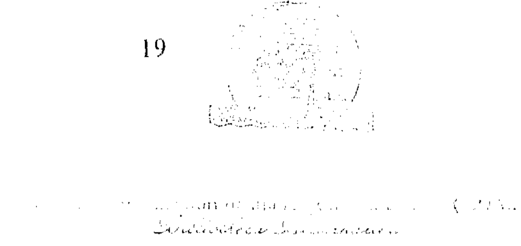
Restrictions Imposed on the Arab Presence in Jerusalem

- **Such restrictions are imposed mainly by the following measures:**

1. Closing Jerusalem and separating it from the rest of the West Bank and Gaza Strip.
2. Prohibiting Palestinians from residing in their home city and using different pretexts to withdraw identity cards from the Arab Jerusalemites.

1. Closing Jerusalem and separating it from the rest of the West Bank and Gaza Strip

The closure imposed on Jerusalem started in 1967, but it has intensified since May 30th, [illegible] in such a way that now makes



Fourth Geneva Convention of 1949.[4] This law prohibits the occupant, definitely, from annexing the occupied region, enforcing the occupant's predominance over it and taking any measures of a dominating nature.

The purpose of this prohibition is maintain the legal status of the occupied region until its final status is decided, hopefully through a peaceful settlement.

[4] See Annex 3: The Fourth Geneva Convention of 1949, Articles 4, 47 and 49.

in case of Israel declining to comply with the resolution, "to investigate practical methods and approaches, according to the relevant provisions of the UN covenant, that would ensure the complete execution of this resolution."

However, Israel again showed its persistence in neglecting this and other relevant international resolutions and, moreover, its persistence in taking more illegal actions concerning Jerusalem. These reached their highest point in August 1980, when the Israeli Knesset approved a basic law that claims Jerusalem as the unified capital of Israel (as explained earlier in this report). In view of these developments, the Security Council issued Resolution No. 478 on August 20th, 1980, which indicated that "the Israeli approval of the (basic law) represents a violation of the international laws and does not affect the application of the Fourth Geneva Convention on all the occupied territories, including Jerusalem." The resolution stressed "the disapproval of the (basic law) and other Israeli actions that aim, as a result of this decision, at changing the features and status of Jerusalem." The resolution also included a call to all countries that installed diplomatic missions in Jerusalem to remove these missions from the city.[3]

The annexation apparently contradicts international codes and conventions. Since Jerusalem was occupied as a result of a military armed action, the status of the city applies to the International Humanitarian Law; namely the Military Occupation Law derived from it and in particular Articles 4, 47 and 49 of the

---

[3] See Jerusalem: Its Legal Status and the Possibility of Durable settlement, Al-Haq, October 1996.

being not implemented, then added: "The statement presented in the Lebanese proposed resolution, that the new Jerusalem city was declared as a part of the State of Israel, is erroneous and deceptive. The apparent character of the Israeli government's position regarding the issue of Jerusalem is that it has a serious willingness to see that the legal status of the city is decided satisfactorily by international consent."

Adding to this statement are the numerous UN resolutions that all regarded Jerusalem as an occupied city and demanded that Israel keep that status; these included Resolutions No. 2253 and 2254. For instance, Resolution No. 2253, on July 4th, 1967, called Israel to void all measures aiming to change the status of Jerusalem and to refrain from such measures in the future. Resolution No. 2254, on July 14th, 1967, repeated the UN General Assembly's call to Israel to cancel all measures taken and to refrain from taking any action that would change the status of Jerusalem.

This is in addition to other resolutions by the Security Council, including Resolutions No. 242, 252, 253, 254, 267, and 291, all rendering the Israeli Annexation of Jerusalem void.[2]

Security Council Resolution No, 476, of June 30th, 1980, (a result of the Israeli negligence of Resolutions No. 446, 452, and 456) stressed "the urgent necessity to eliminate the lengthy occupation of territories occupied by Israel since 1967, including Jerusalem" and expressed the Security Council's determination,

---

[2] Refer to "UN Resolutions Concerning Palestine and the Arab-Israeli Conflict", Vol. 1, Institute of Palestinian Studies.

CHAPTER ONE

The International Position Towards the Israeli Annexation of Jerusalem

Jerusalem was annexed by Israel on June 27th, 1967, then it was declared as the 'perpetual capital of Israel' in 1980. We see in this action an obvious contradiction to what Israel itself was claiming following the occupation of the western part of the city in 1948, as well as a violation of international conventions and accords.

Israel itself had declared that Jerusalem was an occupied area. This took place during the speech by Mr. Aba Eban on May 5th, 1949, to the United Nations Temporary Political Committee, in his response to the Lebanese position in the United Nations discussion concerning acceptance of Israel as a member of the UN. Mr. Aba Eban claimed that the Arab countries were to be accused for the UN decision concerning the division of Palestine

resolution put an end to the British mandate over Palestine and gave Jerusalem a special juridical status by putting the city under an international administration through a special custody council appointed by the United Nations.

The Israeli measures affect the daily living of Palestinians in Jerusalem in various ways. This report aims at examining the serious situation resulted from the Israeli policies and practices, in order to reveal the reality of the Israeli intentions towards Jerusalem. The report will focus briefly on:

- The restrictions imposed on the Arab presence in Jerusalem ; the political closure of the city, and withdrawal of the Jerusalem residents identity cards.

- The promotion of the Jewish presence in Jerusalem including; confiscating Arab lands, building Jewish settlements, demolishing houses and denying Palestinians permits for building.

The report will clarify the international legal position and the need for the international institutions, especially law institutions, to intervene in order to stop these serious violations of human rights of the Palestinians, in view of the day-to-day focus on human rights and democracy all over the world.

Introduction

The Israeli occupation has constructed its policies regarding Jerusalem and its population in order to serve the Israeli objectives, aimed at judiazing the city, changing its geographic and demographic features, and erasing its Arabic character.

In order to achieve those objectives, the Israeli occupation has adopted numerous measures, aimed at denying Palestinians their rights and freedoms, particularly in the aspects of residency, citizenship, worship, education and economy.

These Israeli practices have neglected the Arab Palestinian right to Jerusalem, which is based on combined historical, religious and political facts. These practices have also intentionally overlooked the international codes and conventions and disregarded the Oslo Accords signed in 1993. Furthermore, the Israeli practices have intentionally ignored the religious and historical importance of Jerusalem, for millions of the world Muslim and Christian peoples.

The international significance of Jerusalem was reflected in the United Nations' Resolution No 181 in November 29, 1948.[1] This

---

[1] See Annex 2: Resolution No. 181, issued by the United Nations on November 29, 1948, concerning the city of Jerusalem.



and peaceful coexistence; as well as the utilization of universally accepted approaches to the solution of the Israeli-Palestinian conflict on the principles of "two states for two peoples" and "Jerusalem - two capitals for two states."

Within the same framework, the Center took the initiative to form lobby groups and media campaigns targeting the local and international community. The most prominent of such activities is the initiation by a number of non-governmental organizations, to form a lobby group aimed at confronting the Israeli campaign of withdrawing the identity cards of the Palestinians of Jerusalem. This group is called "the Lobby for the Protection of the Rights of Palestinian Women in Jerusalem."

This report, prepared by advocate Ahmad Rwaidy, one of the active members of the Lobby, represents one of the Center's publications, aimed at monitoring Israeli violations of the human rights of Palestinians in Jerusalem.

Salwa Hdeib-Qannam
Head of The Board of Trustees
Jerusalem Center for Women

interested in creating real coexistence nor negotiating on conditions that ensure peaceful coexistence for the two peoples.

Instead of showing commitment towards the Declaration of Principles by working hard to mobilize the Israeli society around its objectives and importance as a key for peace with the Arab countries, the Israeli party hustled to enforce its mentality of veto by clinging to weak arguments to destroy what the two parties had agreed upon in Oslo, Cairo and consequent talks. Thus, it is legitimate to raise a number of questions:

- Is the Israeli side really interested in creating a state of peaceful coexistence between the Palestinians and the Israelis?
- Is the Israeli side capable and willing to achieve a peaceful settlement between the two peoples?

It is evident Froman examination of Israeli practices, including the Israeli negligence of international and UN resolutions, particularly regarding Jerusalem, the subject of this book, that imply negative responses to the above questions and provide important indications regarding the way the Israeli side deals with these matters.

The Jerusalem Center for Women believes that measures taken by the Israeli government are aimed at abolishing the peace process. Based on this perception, the Center took responsibility, through a group of Palestinian women leaders, to encourage a role for Palestinian women in order to promote progress of the peace process around basic principles of independence, equality,

Preface

The Israeli - Palestinian peace process has been facing a severe crisis, following the signing of the Declaration of Principles, especially after the Likud Party regained the leadership of the Israeli government.

Expected difficulties have arisen during the implementation of the accords. An apparent discrepancy between the positions of the Israeli government and the Palestinian National Authority has arisen from the way each of these two parties understand the settlement process. It become evident from Israeli practices such as; the intended leakage of surreptitious news, statements of Israeli officials and reports of army and security experts, that the main aim of the Israeli government in the peace process had nothing to do with the creation of favorable conditions for coexistence of the two peoples. Rather, the Israeli aim was centered around assuring better conditions in which Israeli security forces could work.

The current atmosphere, the nature of discussions within the Israeli government and criteria it adopted recently for reviewing the negotiation process with the Palestinians before pushing this process forward, all indicate that the Israelis have not yet abandoned the concept of classical security. Rather, it is still attempting to keep hold on to everything: settlements, water, the concept of "Greater Jerusalem," and dominance, while neglecting the political, economic, social and psychological factors. This reinforces the notion that the Israeli side is not



CHAPTER FOUR

CHAPTER THREE

Contents

Ahmad Rwaidy:

- Born in Jerusalem in 1968.
- Carries a BA degree in Law from Kuwait University in 1990.
- Works as an advocate and a legal researcher, through his work with various Palestinian law institutions. Currently the legal officer in Citizens Rights Center/Arab Thought Forum.
- Participated in several seminars and workshops held in Palestine or abroad on the issue of Palestinians' rights to residency in Palestine.
- Prepared and participated in a number of studies and booklets on issues relevant to human rights and the Israeli violations of human rights of the Palestinians in Jerusalem.
- Participated in a number of local and international conferences on human rights, democracy and the future of Jerusalem and the Middle East.
- Coordinator of the Committee for Monitoring Human Right Violations in Jerusalem.
- Member of the Lobby for the Protection of the Rights of Palestinian Women in Jerusalem.
- Member and legal consultant of the Committee for Protection of Silwan and Ras Al-'Amud Lands.
- Member and legal consultant of the National and Islamic Committee for Confronting the Israeli Settling in Jerusalem.
- Member of the Council of Palestinian Human Right Organizations in Palestine.

This report was prepared to be presented to the "Special Committee to Investigate the Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Palestinian People and Other Arabs of the Occupied Territories", which is a United Nations' Committee, formed by Resolution No. 2443 (XXIII) of December 19th, 1968. This committee had listened to my testimony upon its arrival in Amman/Jordan between June 3-6th, 1997, subsequent to the Israeli government's refusal to allow the committee members entry to the occupied Palestinian territories in order to listen to testimonies and investigate facts concerning the Israeli violations of the human rights of the Palestinians.

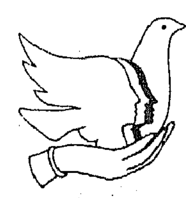
Additionally, this report was submitted to the Human Rights Committee of the United Nations in June 1997.

Ahmad Rwaidy
Jerusalem, 1997

JERUSALEM CENTER FOR WOMEN
Beit Hanina, Dahet Al Barid
P.O.Box 51630 , Jerusalem
Tel : (02) 5747068
(02) 5747653
Fax : (02) 5747069

E-mail: JCW@PALNET.COM.
Home Page :WWW.JCW-Palestine.org.

JERUSALEM CENTER FOR WOMEN



The Israeli Restrictions on Arab Presence and Promotion of Jewish Presence in Jerusalem

Ahmad Rwaidy, Advocate

Jerusalem 1997



JERUSALEM CENTER FOR WOMEN



The Israeli Restrictions on Arab Presence and Promotion of Jewish Presence in Jerusalem

Ahmad Rwaidy, Advocate

Jerusalem 1997